من التنمية إلى التزكية
رؤية في الإصلاح

الشيخ الأستاذ عمر عبيد حسنة

نشر في كتاب

إشكالية التنمية ووسائل النهوض.. رؤية في الإصلاح

نخبة من الكتاب والباحثين

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

إشراف مركز البحوث والدراسات سابقا

(إدارة البحوث والدراسات حاليا)

الطبعة الأولى

رجب 1429هـ - تموز (يوليو) 2008م

أعيد نشره إلكترونيا في رمضان 1439هـ/ 2018م

من التنمية إلى التزكية
رؤية في الإصلاح

الشيخ الأستاذ عمر عبيد حسنه (*)

إن خيانة الأمانة، التي تعني الاختلال الاجتماعي بغياب الإيمان الصحيح، التي تمارس في معظم المواقع، وذلك بتحالف الجبت والطـــاغوت، حيث إيكال الأمر لغير أهله واتخاذ الرؤوس الجهال، لتكون محل رأي وخبرة، هي عقدة التخلف ومعادلته الصعبة في حياة المسلمين على الأصعدة كلها.

- سؤال النهضة:

سؤال النهضة وهَمّ الترقي والنهوض، ومحاولات التغيير للواقع، والإصلاح والتنمية، كان ولا يزال الإشكالية الأساس، التي تتمحور حولها الطروحات والرؤى والجهود المتعددة، والهاجس الدائم للإنسان، فرداً وجماعة، فهو هاجس الكُتّاب والمفكرين والفلاسفة والعلماء والمتخصصين في شعب المعرفة المختلفة والزعماء والساسة ورواد الإصلاح، في العصور كلها.

ولعلنا نقول: إن الارتقاء، والنهوض والإصلاح وإلحاق الرحمة بالناس، و«التزكية» بكل أبعادها، هي رسالة النبوة التاريخية ومهمة الإنسان المسلم في الحياة ومناط الاستخلاف الإلهي له، ذلك أن صلاح «الذات» وإصلاح الأمة وإثارة فاعليتها ودفعها إلى الاستباق في الخيرات هو سبيل الوراثة الحضارية وتحقيق المجتمع المنشود، على

(*) رئيس وقفية الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني للمعلومات والدراسات سابقا.. (قطر).

تاريخ الجنس البشري الطويل، يقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴿١٠٥﴾ إِنَّ فِي هَٰذَا لَبَلَاغًا لِقَوْمٍ عَابِدِينَ﴾ (الأنبياء:105-106)، فهل يعقل الناس، العباد، في كل زمان ومكان هذا البلاغ، ويدركون أبعاده جميعاً، ويحققون وسائله ويستشعرون أن ذلك هو محور أمانة الاستخلاف واستشعار المسؤولية؟

ونود أن نؤكد منذ البداية أن ما نقدمه هو رؤية أو وجهة نظر أو اجتهاد فكري، يجري عليه الخطأ والصواب والقصور كسائر الإنتاج البشري؛ لذلك فهو مطروح للفحص والاختبار والنظر والنقد وحتى النقض والتعديل والإضافة والإلغاء، ولعلنا نقول: إن من لوازم الاجتهاد البشري المراجعة والنقد، وأن ذلك في مصلحة البحث حتى تتبلور الحقيقة، وتتحقق الشراكة الفكرية، وتتمرن الأذهان على الأعمال المشتركة وعلى الأخص في مثل هذه الموضوعات، التي تهم الأمة بكل شرائحها وتمس واقعها وتقرر مستقبلها.. والخلاصة أنه عمل يستدعي بل يستجدي النقد والمناصحة؛ لأننا نعتبر أن الناقد والباحث والمفكر شركاء في بناء العمل.

- إشكالية المصطلح:

ونسارع إلى القول: إن البحث النظري حول إشكالية مصطلح «التنمية»، في القرن الماضي وأوائل هذا القرن، أخذ حيزاً كبيراً ومساحة واسعة في الدراسات الفلسفية والمذهبية والاجتماعية والسياسية والثقافية؛ وما ذلك إلا لأن عملية التنمية عملية شاملة تستدعي في رؤيتها وبنائها مجموعة من التخصصات في العلوم والشعب المعرفية، وإن لم يأخذ موقعاً على الأرض وفي الواقع، حتى كاد البحث في المصطلح والانشغال به والجدل حوله يحول دون الانخراط بالعمل التنموي، تخطيطاً

وتنفيذاً.

وقد تكون هذه البعثرة في رقعة التفكير والاضطراب في السعي إلى تغيير واستبدال المصطلحات والانحباس ضمن الإطار النظري والاقتصار على الدوران فيه دليل العجز عن تحويل الفكر إلى فعل، والرؤية إلى خطة، ولعل هذا الحال البائس في حقيقته قد يعود إلى العديد من الاعتبارات الموضوعية والمعطيات التاريخية وتداخل المصطلح بطبيعته مع الكثير من المصطلحات القريبة والمرادفة والمشاركة.

وقد لا تكون الإشكالية في المصطلح دائماً، خاصة بعد أن تتحدد دلالته ويتضح هدفه ويأخذ شكلاً إجرائياً، وإنما في اكتساب الرؤية وامتلاك الإرادة ووضوح الدلالة وإبداع الوسائل، وامتلاك الأدوات، خاصة أن مثل هذه المصطلحات، بطبيعتها، يمكن أن تأخذ تعريفات إجرائية، تسهِّل النقلة من الفكر إلى الفعل؛ لأنها تقع في إطار المفاهيم التي يصعب معها وضع تعريف جامع مانع لها، كما يقول أهل المنطق؛ لأنها بطبيعتها المرنة عصية على الانحباس ضمن قوالب صلبة بقدر ما تبدو واضحة أثناء تجلية المصطلح في الواقع وإيجاد الأوعية التنموية لحركة الإنسان.

وعلى العموم، فالإشكالية — فيما نحسب – ليست في المصطلح، على أهمية ذلك، بل قد تكون المشكلة باستمرار تتمحور حول حالة العجز عن الخروج من الفكر إلى الفعل، من النظرية إلى التطبيق، من الفلسفة إلى البرمجة، من الرؤية التي تشكل المناخ والمحرك والدافع إلى العمل والتنفيذ؛ ذلك أن إفرازات مناخ التخلف والعجز، تستدعي كثرة الجدال والقيل والقال، وتشقيق الكلام حول التنمية، أكثر من الإسهام في ممارستها، وتلمس أوجه العطاء وكسب الفرص وتحريك أدواتها على أرض الواقع؛ لذلك فإن المكتبة العربية أو الإسلامية، بشكل عام، تزخر في الحديث عن التنمية المفقودة والغائبة، والتنمية المنقوصة، في المجالات السياسية، والطبية، والاجتماعية، والمستقلة

والتابعة، وتخلف التنمية وتنمية التخلف... ومع ذلك فمن الناحية العملية ما يزال التقهقر والتراجع مستمراً.

هذه الحالة المرضية المزمنة، والمأزق الذي انتهت إليه يمكن وصفها أنها لم تتجاوز بعدُ عتبة الإحساس بالإشكالية إلى الإحاطة بعلمها وإدراك أبعادها وتحليل عناصرها، والوصول إلى إبداع الحلول والمخارج وتوفير عناصر الإقلاع التنموي، وإن كان الإحساس، على كل حال، يبقى هو أول مراحل الإدراك أو طريق الإدراك.

- في دلالة المصطلح:

ومع ذلك فقد يكون من المفيد التوقف، ولو قليلاً، عند أبعاد مصطلح التنمية، وإلقاء بعض الأضواء الموضحة للرؤية علّ ذلك يساهم ولو بقدر بإدراك أبعاد ذلك المصطلح المركب المعقد، الذي كان وإلى وقت قريب قاصراً في أذهان كثير من الناس على التنمية المادية والنمو الاقتصادي، المتمثل في زيادة الدخل القومي والناتج الإجمالي، حيث اعتمد دخل الفرد، وأحياناً استهلاكه، معياراً للتنمية والتخلف؛ ومعنى ذلك، بشكل مبسط، أن مفهوم التنمية في أذهان كثير من المهتمين اقتصر على أشياء الإنسان، دون أدنى انتباه أو إقامة أي اعتبار لترقية خصائصه وتنمية قدراته، وبناء مهاراته.

لذلك نرى أنه حتى في الجانب المادي، أو تنمية أشياء الإنسان، لم يوضع في الاعتبار أهمية النظر في ضوابط الكسب وقيود التوزيع والإنفاق، أو إن شئت فقل: كمّ الكسب، حتى ولو ترافق مع سوء التوزيع.

وبقي هذا المفهوم عن التنمية (المفهوم المادي والتنمية الاقتصادية مقتصراً على أشياء الإنسان دون تنمية الإنسان نفسه والترقي بخصائصه والارتقاء بقدراته)،

المفهوم الذي يختزل التنمية في أحد أبعادها، فيما نرى، سائداً في الكثير من دول العالم، وخاصة المتخلف منها، الذي لا يبصر إلا حاجة الطعام والشراب، ويخضع لضغوطها، حتى أواخر الستينيات، كما يرى بعضهم، ولكن وبعد هذه النتائج المريرة للفعل التنموي وآثاره السلبية، النفسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية، حتى في البلاد المتقدمة، بدأت المراجعة والنقد والتقويم يُوجَّه إلى هذا المفهوم على أنه نوع من الفهم الجزئي، لا يعبر عن التقدم والارتقاء والإصلاح المنشود بشكل سليم، وبدأت تطرح دلالات إضافية لمفهوم التنمية، على اعتبار أن التنمية عملية شاملة مركبة، تشمل النواحي الاقتصادية والثقافية والسياسية والبيئية والإدارية... إلخ، في الوقت نفسه، ولم تعد كلمة التنمية تطلق هكذا؛ لأنها تنصرف إلى الدلالة العرفية المعهودة، وإنما أصبح يضاف إليها المجال الذي تُعنى به، كالتنمية الاجتماعية، والتنمية المعرفية، والتنمية السياسية...إلخ، ذلك أنه لا يمكن أن تُتصور التنمية والتقدم في جانب مجاوراً للتخلف والانحطاط في الجوانب الأخرى.

وكان نتيجة للتجارب المريرة وخيبات الأمل والشعارات الفضفاضة غير المقنعة، أن بدأ يتبلور مفهوم جديد للتنمية، حتى في المجال المادي والاقتصادي نفسه، إضافة إلى المفهوم العام، ذلك أن التنمية الاقتصادية حتى تصبح سليمة لا بد أن يُتجاوز التنمية الاستهلاكية إلى التنمية الإنتاجية وصولاً إلى التنمية المستدامة، إضافة إلى أهمية تجاوز المفاهيم التقليدية والشائعة والقاصرة للتنمية، إلى التمحور حول تنمية الإنسان، محل التنمية وصانعها وهدفها، حيث بدأ إدراك أهمية تنمية خصائصه ومهاراته وقدراته الإبداعية، وأصبح التنبه إلى الشروط والعوامل الاجتماعية والثقافية والمرجعيات العقائدية والتجارب الحضارية والمعادلات الاجتماعية للأمم أساس نجاح عملية التنمية، ونتائج تُقاس بها العملية التنموية والتحقق من مدى

نجاحها أو إخفاقها.

وبمعنى آخر، تحولت الرؤية التنموية من التمحور حول تنمية أشياء الإنسان فقط إلى التمحور حول الإنسان بكل مكوناته، بما في ذلك حاجاته المادية، وذلك بتنمية خصائصه وصفاته ومهاراته وأفكاره، ودور ذلك في تنمية أشيائه وأدواته، فأصبح الإنسان الصالح بذاته، القادر على إصلاح مجتمعه هو هدف التنمية، وهو معيارها، وهو وسيلتها.

ويبقى تأمين حاجات الإنسان المادية أمراً ضرورياً وأولوياً ليبدأ استعداد الإنسان بالتطلع إلى المثل الأعلى وممارسة إنسانيته وحقوقه، قال تعالى: ﴿ فَلْيَعْبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ۝ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۢ ﴾ (قريش:3-4)، فمن الشروط الموضوعية للتطلع إلى المثل الأعلى تحقيق الكفاية المادية، لكن الكفاية المادية ليست نهاية المطاف، ولا تحقق جميع أهداف الإنسان وارتقائه.

- التنمية المادية شرط لاسترداد إنسانية الإنسان:

صحيح أن الإنسان بشكل عام، في مناخ التخلف، يصبح مصاباً محاصراً بفكره وفعله بذهنية التخلف، عدا بعض الأفراد الممتازين الذين استطاعوا الانفكاك من مناخ التخلف وتجاوز ضغط الحاجات المادية وامتلاك الرؤية الاستشرافية للبحث عن المثل الأعلى، الذي يحاولون مقاربته والارتقاء إليه، حتى ولو لم تؤمّن لهم الحاجات الأساس من الطعام والشراب واللباس والمسكن والأمن، ذلك أن الإنسان الفقير الجائع العاري القلق الخائف المشرد بعيدٌ عن التحقق بالإنسانية المطلوبة وامتلاك القدرة على التسامي إلى المثل الأعلى ما لم تحقق له التنميةُ هذه الحاجات، فتأمين تلك الحاجات الأساس يعتبر وسيلة أولية لتحقيق إنسانية الإنسان، لذلك فلا يصح بحال الوقوف عندها

فتتحول بذلك إلى غاية وهدف، بحيث تصبح غاية الإنسان أن يصير فرداً من القطيع، يتردد بين المراعي والحظائر، يأكل ويتمتع كما تأكل الأنعام، إن لم يكن أضل؛ لأنه بذلك يُسقط إنسانيته ووظيفته في القيام بأعباء الاستخلاف وإقامة العمران وتحقيق العدل والأمن والمساواة.

ولقد يكون من الطبيعي أن تتطلع الشعوب الفقيرة والجائعة وتنشغل بتأمين قوتها، قَوَدَ حياتها، وتأمين حاجاتها الأصلية، وتظن أن الفوز بالحصول عليها يعني نهاية المطاف، حيث لا تستطيع البطون الجائعة التفكير بغير ذلك، واعتبار الكفاية المادية هي التنمية، ونجد دلالة ذلك في الشعارات اليسارية والاشتراكية والشيوعية المخادعة، وكيف أنها تمحورت حول العمل على تأمين الحاجات المادية؛ فالحصول على الطعام والمسكن والملبس هو الهم وهو الشغل الشاغل، حيث يغيب أمام ذلك التطلع إلى الخصائص والصفات الإنسانية، التي تتعلق بحق حرية التفكير والتعبير والاختيار والحرية والمساواة وما إلى ذلك من خصائص إنسانية الإنسان وكرامته؛ فالأمن من الخوف والإطعام من الجوع هما الركيزتان، اللتان يقف عليهما الإنسان ليبدأ بعدهما الإحساس بإنسانيته وخصائصه وأبعاد خَلْقه وتكريمه وإدراك وظيفته ورسالته.

- سقوط الرؤية الاشتراكية:

وبالإمكان القول: إن السراب الاشتراكي والشيوعي، الذي استغل البطون الجائعة وأثار أحقادها وحركها بثورة عارمة وحقد أعمى، قد غشى على عيون الكثير في المراحل الأولى، أولئك الذين ما لبثوا ومن خلال ضغط حاجاتهم المادية أن اكتشفوا الخدعة الكبيرة، وتبين لهم: لئن كانت الرأسمالية إغناءً للنخبة وإفقاراً للكثير من الشعوب واحتكاراً للثروة والسلطة من دون سائر الناس، فإن الاشتراكية كانت إفقاراً للجميع، إلا آلهتها الجدد، الأمر الذي أدى ليس للشك في تطبيقات النظرية الاشتراكية والرأسمالية

التنموية وإنما للشك بقيم ومبادئ النظرية ذاتها.

لذلك فظاهرة التنمية أو رؤية التنمية غير السوية أصبحت إشكالية عالمية، فالنمط التنموي الغربي، بشقيه الرأسمالي والاشتراكي، لم يعد صالحاً ليس لدول العالم الثالث فقط ولكنه أصبح محل نظر وتحليل ودراسة وتعديل بالنسبة إلى شعوب الغرب ذاتها.

وإذا كانت دول العالم الثالث تشكو التخلف والتراجع والفقر وأزمة الغذاء فإن الأقطار الصناعية أصبحت تشكو التلوث وتبديد الموارد وسيطرة الاحتكارات، هذا عدا عن انتشار الجريمة المنظمة وحوادث الانتحار واتساع مساحة الاكتئاب والقلق وعجز الفلسفات التي تسود مجتمعاتها عن تحقيق سعادة الإنسان، أو إنسانية الإنسان؛ فالمشكلة كانت ولا تزال في النظرة القاصرة، التي تتمحور حول أشياء الإنسان وحاجاته المادية وتسقط إنسانية الإنسان ومتطلباته النفسية والعقلية والروحية والاجتماعية، فأصبحت التنمية على حساب الإنسان نفسه، وإن ادعي أنها لصالح الإنسان؛ وليس ذلك فقط وإنما حدث الاختلال في النظرات والنظريات الجزئية، التي تفتقد التوازن وضبط النسب ومكونات الإنسان وحاجاته، وتتمحور على جانب واحد وتُسقط من حسابها بقية الجوانب كالجانب الاقتصادي، على أهميته، أو الجانب الأمني والجانب الاجتماعي.

ولا يفوتنا هنا أن نقول: إن الجهود التنموية في العالم الثالث جميعها اقتصرت على تنمية الجانب الأمني، بكل متطلباته وأساليبه أيضاً، وبلغ فيها شأواً لم تبلغه الدول المتقدمة والمتحضرة، فأصبحت التنمية تعني استيراد واستخدام الوسائل والأساليب والمتخصصين بالقمع لتحقيق أمن السلطة على حساب أمان المواطن الإنسان.

لقد كان من النتائج المريرة والشكوك أن أعيد النظر عالمياً بمفهوم التنمية ذاته، وبدأت إعادة النظر بالمفاهيم العقيمة —كما أسلفنا – وبدأت تتبلور مفهومات جديدة

للتنمية تتمحور حول الإنسان صانع التنمية وهدفها، وحول كيفية تنمية قدراته الإبداعية، والارتقاء بخصائصه وصفاته، إلى جانب الارتقاء بمهاراته، وأصبحت العوامل الاجتماعية والثقافية والمرجعيات العقائدية، كعوامل فاعلة، في مقدمة الأمور المطلوب استحضارها في أي تفكير أو تخطيط تنموي أو نقل تجارب (الآخر).

حتى في المجـــال الاقتصـــادي، بدأت عملية التفكيك لهذا المفهوم، وبيان الخلل في تكوينه، ودراسة مدى ملاءمته كقوالب جاهزة لكل الأمم، مهما كان وضعها المادي وموقعها على السلم الاقتصادي، وبرزت مجموعة معطيات بل ومفهومات جديدة؛ فلقد اتجه مفهوم التنمية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق عدالة في التوزيع بقدر ما هو سعي لزيادة في الإنتاج وتراكم في الثروة؛ فالتنمية حتى يكتب لها النجاح لا بد أن تكون تخطيط نخبة، وعمل وإنجاز أمة، ومشـــاركة شعبية، ولم يعد مقبولاً أن تقتصر على تخطيط حكومي رسمي ونقل تكنولوجي؛ وليس ذلك فقط وإنما امتد البحث إلى هوية التنمية واستقلالها وتبعيتها ومدى قدرتها على الإفادة من تجارب (الآخر) عالمياً.

- عجز إنسان التخلف عن الإفادة من (الآخر):

وإن كنا نسارع إلى القول: إن الإنسان والأمة القادرة على الإفادة من (الآخر) هي الأمة المتقدمة، فالإنسان والأمة المتقدمة هي القادرة على أن تفيد وتستفيد، تعرف ما يفيد وما لا يفيد، أما الأمم المتخلفة فهي لا تخرج عن كونها وعاءً لـ (الآخر) تأخذ منه بشكل عشوائي، قد يؤدي إلى تكريس تخلفها وعجزها.

ولعل هذا التخبط والتأزم والتشرذم والمراوحة في ذات المكان واستمرار ذات الحال، الذي يجتاح العالم الثالث، والعالم الإسلامي يشكل معظمه، يعني - فيما يعني - استعصاء العجز، الأمر الذي ينتهي بأصحابه إلى الارتماء دون القدرة على اختبار

الحلول والبدائل والرؤى المتعددة، وعدم الصبر عليها للإفادة ولو الجزئية منها، على اعتبار أنها ليست شراً كلها، لكن الإنسان المتخلف يفتقد لمجموعة من الخصائص والخبرات والمؤهلات تجعله قادراً على الإفادة، لذلك نرى هذا الاضطراب في المجالات جميعاً.

ففي المجال السياسي كلما تغير العهد والنظام بثورة أو انقلاب أو أي شكل من أشكال الاستيلاء على السلطة أتى القائمون به على كل إنجاز لمن سبقهم، واعتبروه شراً مطلقاً، لا لشيء وإنما لأنه يمت إلى السابقين، وقد يذكِّر بهم؛ وهكذا الحال في المجال التربوي والاجتماعي والاقتصادي... وهذا مما يكرس الافتقار إلى تراكم الخبرة والإفادة من التجربة، لذلك تبقى العملية التنموية تراوح في مكانها تنموياً، وإن كان لها سعيٌ فهو إعادة إنتاج التخلف، لكن بأشكال جديدة.

- التنمية.. أبعاد وغايات:

ويبقى السؤال عن كيفيات تحقيق التنمية وكيفية الانعتاق من التخلف مشروعاً ومطروحاً في كل حين، وفي كل مجال، ويبقى التحدي الكبير في كيفية الاستجابة للمشكلات والمستجدات، وكيفية استيعابها والتعرف إلى أسبابها، وكيفية وضع الخطط والبرامج للتجاوز والارتقاء واستشراف المستقبل بالقدر الكافي؛ ذلك أن التنمية لا تخرج في مجملها، بعد إبصار الأهداف وتحديدها بدقة ووضوح، عن البحث في الكيفيات والوسائل والأدوات والرؤى، وتنمية الإمكانات المتاحة، والارتقاء بقدرات وخصائص الإنسان، وتجميع الطاقة، وبعث الفاعلية، التي تساعد على النهوض ومعاودة الشهود والشراكة الحضارية والإقلاع من جديد، في ضوء الإمكانات المتاحة والظروف المحيطة.

فالتنمية في عمومها تعني الرؤية الكلية الاستراتيجية الشاملة، ومن ثم التحريك العلمي والمعرفي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، المنطلق من خلال العقيدة، التي تشكل بمجموعها فلسفة للحياة ورؤية تنشد التغيير للواقع، والارتقاء للأفضل، ومحاولة التجسير بين الموجود والمأمول، والمقاربة بين الواقع والأنموذج والمثال، وهي بالنسبة للمسلم تعني المقاربة للمنهج الرباني، وجيل خير القرون، الذي ارتضاه الله لعباده.

وغاية التنمية في محصلتها النهائية ليست من أجل المجاهدة للبقاء والاستزادة من الاستهلاك والعب من الملذات، وإنما هي من أجل الإعداد والتأهيل للقيام بتحقيق الرسالة، والاضطلاع بأعباء الاستخلاف الإنساني، والعمل على انخراط الناس وتشغيل طاقاتهم بحسب مؤهلاتهم وقابلياتهم فيما يسروا له: «... **فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ**

لِمَا خُلِقَ لَهُ»[1]، أو بمعنى آخر: التنمية تعني، من بعض الوجوه، إعادة تأهيل الإنسان لحمل الأمانة، ويندرج ضمن ذلك تنمية خصائص الإنسان ورفع قدراته؛ لأنه هدف التنمية ووسيلتها -كما أسلفنا- وتنمية وتنقية محيطه ومحل فعله؛ لأن المحيط هو الرحم الذي ينمو فيه، بكل ما يتطلب من معالجة مشكلات البيئة من مثل التصحر، ومصادر الغذاء، والبطالة، والطاقة، وفرص العمل، والتزايد السكاني، وتلوث البيئة.

فالتنمية، في حقيقتها ليست مبادئ وأفكاراً وشعارات ومظاهرات تطرحها الجماعات والأفراد، وتمارس تكرارها كالذي يطحن الماء ظناً منه بأن ذلك يحرك عجلة التنمية، وإنما هي القدرة على الإحاطة بعلم المشكلات المتعددة، التي تشكل التحديات الكبرى ومعوقات النمو، الأمر الذي يتطلب إيقاظ الوعي، وتحريك مخزون الخبرة الجماعية للأمة، وتوجيهها صوب البحث العلمي والمعرفي المتخصص، الذي يعتبر من أهم محركات التنمية.

ولعل من الأمور الواضحة أن النهوض غالباً ما يدين إلى إشراقات فكرية، ويُسبق برؤية يقدمها الرواد، ويبرمجها المهندسون والخبراء، وينفذها الفنيون؛ فالفكر يسبق الفعل، والنية (رؤية أبعاد الفعل والحركة) تسبق العمل، ومن ثمّ فالأمة بجميع شرائحها هي التي تحوّل هذه الأفكار إلى أفعال.

ويبقى الفكر هو الذي يهيئ المناخ، ويحقق القناعة، ويشكل مِهماز التقدم والإقدام للمجالات جميعاً؛ والفكر النضيج لا يقتصر على كشف الخطأ وتجليته وإنما يقدم الرؤية التي تعيد التعامل مع الواقع بشكل أفضل، والإفادة من إمكاناته؛ فالفكر هو وسيلة استيعاب الماضي واستخلاص نتائجه والقدرة على الارتكاز إليه في

(1) أخرجه أحمد.

الطريق إلى إصلاح الحاضر وبناء المستقبل.

ونعود إلى التأكيد أن التنمية عملية شاملة مركبة، حيث لا يمكن أن نتصور أن يتجاور النهوض في جانب والتخلف والسقوط في جانب آخر؛ وأن العملية التنموية مشروع أمة، لا يمكن أن تقوم به حكومة أو جماعة أو نخبة أو حزب أو نقابة أو رابطة أو مؤسسة، وإنما العمل التنموي هو إنجاز رؤية تضطلع بها نخب متخصصة قادرة على تجنيد الأمة وتجميع طاقاتها والإغراء بانخراطها في العملية التنموية وإيمانها بجدوى فعلها، كل في موقعه وفي مجال عمله وتخصصه، بحيث تتكامل الجهود ضمن إطار واحد لتصب في مصب مشترك واحد، ذلك أن التوهم بأن عمليات التنمية يمكن أن تقتصر أو تقصر على جانبٍ بدّدَ الكثير من الجهود والطاقات، وأدى إلى الفشل المتلاحق.

إن قصر التنمية على جانب واحد، حتى ولو حقق بعض النجاح، إلا أنه يُحاصر بجدران سميكة من ذهنية وواقع التخلف ينتهي به إلى الفشل.

ولا شك أن بعض المجالات قد يكون هو الأخطر والأكثر أهمية وأولوية، لكن ذلك لا يغني عن الرؤية الشاملة وضبط النسب في الخطط التنموية، وإبصار المواقع كلها، ودور كل موقع في المصب النهائي.

وقد يكون الفشل والإخفاق في عمليات الإصلاح والتغيير التاريخية هو في اقتصارها على جانب وإهمال سائر الجوانب الأخرى، وهذا لا يعني أنها لم تحقق نجاحات جزئية، حتى ولو فشلت على المستوى العام، إما بسبب قصور في الرؤية أو قصور في الإمكانات أو في العجز عن تحريك الأمة وتجميع طاقاتها وضمان مؤازرتها.

من أسباب التخلف

قد يكون من المفيد أن نحاول، ما أمكن، استقراء أسباب التخلف والعجز عن الانفكاك من أسره، على الرغم من المحاولات الكثيرة، التي بدأت ولا تزال.

- غياب الاستراتيجية الشاملة:

ولعل في مقدمة الأسباب: غياب الاستراتيجية الشاملة، واضحة الأهداف، التي تستقطب وتستوعب كل شرائح المجتمع، في كل مواقعها وإمكاناتها، التي تستطيع أن تبعث روح الأمة وتجدد شبابها وتجمع طاقاتها في كل المجالات، وعلى الأخص في المجال الثقافي والتربوي والتعليمي؛ ذلك أن أي خطة أو رؤية أو فلسفة تتجاوز الرحم (التربوي الثقافي) الذي تتشكل فيه الأمم والأفراد، ويشكل المناخ الملائم للنمو والتنمية، وإن شئت فقل: «التزكية» لخصائص الإنسان وقدراته وبناء مهاراته وتوجيه قابلياته عملٌ محكوم عليه بالفشل من مقدماته؛ صحيح أن العملية التربوية التعليمية بطيئة ومديدة تقتضي الاصطبار وتقاس بالعواقب البعيدة وليس بالنتائج السريعة، لكنها الأساس، الذي يقوم عليه سائر البناء التنموي المأمول.

وفي تقديري أن العملية التربوية والتعليمية بكل أبعادها واستحقاقاتها، لا تحقق التنمية ولا يتوافر لها النجاح وتحقيق الأهداف ما لم تتوافر لها الاستراتيجية واضحة الأهداف، المنطلقة من عقيدة الأمة، المدركة لمعادلتها الاجتماعية، المبصرة لمشكلاتها وإشكالاتها وتحدياتها، المنفتحة على (الآخر) بكل تجاربه وإنجازاته، القادرة على التخطيط للتخصصات المعرفية والعلمية المطلوبة لنهضة الأمة، المستوعبة لتراثها وشخصيتها الحضارية التاريخية، المحاطة بمناخ صحي بعيداً عن الضغوط الرسمية

والتوظيف السياسي، المحاطة بمناخ مساند من مؤسسات المجتمع المدني والتعليم المستمر، كمؤسسات الإعلام والثقافة بكل تنوعها؛ استراتيجية قادرة على اكتشاف المواهب والقابليات وحسن رعايتها، ومؤهلة لتقويم وقياس الإنجازات في المراحل المرسومة والمتعددة والمتابعة لاكتشاف مواطن الخلل، في التقدير والتخطيط، قادرة على أن تعيد للمعلم، الذي هو مرتكز العملية التعليمية، موقعه الاجتماعي المؤثر.

- تسييس العملية التعليمية:

العملية التعليمية بطبيعتها وسياقها وارتكازها إلى المعرفة، ولا شيء غير المعرفة، التي تنمي الإنسان وترفع قدراته وتطور أشياءه ووسائله وتنمي مهاراته، تأبى بطبيعتها التسييس.

ذلك أن تسييس العملية التعليمية وعقابيله الخطيرة على الأمة ونهوضها ونموها قد يكون أكثر خطورة من تسييس المسألة الدينية لتكون في خدمة التخلف والاستبداد؛ لأن تسييس العملية التعليمية واعتماد معايير السياسة وليس المعرفة، لا ينتج إلا الإنسان (الكَلْ)، ويغيّب الإنسان (العَدْل)؛ والإنسان أساس التنمية.

فالإصابات السلبية الناتجة عن التسييس في المجالات جميعاً، وتعيين أهل الثقة وإبعاد أهل الخبرة والتخصص، لا تعدل الإصابات الناتجة عن تسييس العملية التعليمية وعدم ضمان استقلاليتها.

إن من أشد الأخطار على العملية التعليمية: التدخل السياسي بالشأن التعليمي، وإعاقته بسبب تدخل من لا علاقة لهم بالتربية أو التعليم، وإيكال أمر الإشراف عليه وإدارته إليهم، في محاولة للابتزاز السياسي الخادع، ولو أدى الأمر إلى تدمير العملية التعليمية برمتها؛ وعدا عن تعيين ومسؤولية الإشراف على التعليم لرجال الأمن

وعسكر الاستبداد السياسي فإن إعطاء درجات إضافية ومراكز ومسؤوليات للمتخلفين والراسبين والأغبياء لإنجاحهم بالامتحانات لكسب ولائهم، أو بالقبول في مرحلة من مراحل الدراسة لغير المؤهلين لضمان تبعيتهم ومساندتهم، هو تكريس للتخلف وقتلٌ لأي أمل في التنمية، وكلنا يذكر في هذا المجال زيارة بعض الزعماء من العسكر الانقلابيين ومن كان يطلق عليهم: «الزعماء الملهمون»، لإحدى الجامعات وما اقتضاه ذلك من حشر ومناداة الطلبة والمدرسين للاستقبال والتصفيق، وما ترتب على ذلك من قرارٍ، وُصف بأنه تاريخي، بإنجاح جميع الراسبين لذلك العام الدراسي(!).. فهل يبقى بعد ذلك من أمل في أي تنمية أو نهوض أو تغيير؛ والتعليم والتربية هو التنمية؟

- عزل التربية عن الواقع:

ولعل الأمر الأخطر في علاقة التنمية بالتربية غياب وتهميش وعزل العمل التربوي عن الواقع، بكل مؤسساته ومشكلاته، وعدم تحقيق الانسجام والتكامل والتساند بين مؤسسات المجتمع المدني، فالإعلام يعتبر تعليماً مستمراً، ومؤسسات الثقافة تعتبر تفعيلاً للمعارف والمعلومات والإسهام بكيفيات توظيفها في الإطار التنموي وتحضيراً للمناخ وتهيئة للقابليات للتعلم وإدراك أهمية المعرفة ومجتمع المعرفة، وهكذا حال الكثير من الأنشطة الاجتماعية ذات الطابع الثقافي، فإذا كانت التربية في واد والإعلام والثقافة في واد آخر، بعيداً عن المساندة والتكامل، فكيف نصل إلى البناء؟ وإذا كان كل تغيير أو ادعاء إصلاح يبدأ بنسف كل ما هو موجود وقائم والبدء من الصفر، كما هو الشأن السياسي أو الثوري، الذي يستهدف كل شيء، وإذا استمرت هذه البعثرة وسوء تقدير النتائج وغياب الرؤية الجامعة للأمة والمساندة

لمسيرة التعليم، فكيف نتطلع إلى نجاح العملية التعليمية؟ ومن ثم العملية التنموية؟

فمتى يبلغ البنيان يوماً تمامه إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم

- تهميش العملية التعليمية:

ونعاود القول: إن الخطورة كل الخطورة في تهميش العملية التعليمية والتربوية وإصابتها نوعياً، فتتحول لتكون عبئاً على الطالب والمدرس والأسرة والدولة والأمة، تتحول لتكرس التخلف وتحدث فراغات عقلية وعلمية ونفسية واجتماعية تستدعي (الآخر).

وقد لا نستغرب ما لحق بالمؤسسات التربوية والتعليمية بسبب الإصابات النوعية من عقم وعجز، وشيوع منهج التلقين، الذي أصبح هو السائد، والتوجه إلى حشو الذاكرة بالمعلومات، الذي بات هو المعيار للتفوق، بينما غدا إعمال الذهن والعقل دليل الشغب والتمرد (!)

قد لا نستغرب النواتج التعليمية اليوم وقدرتها على تحويل الأسوياء إلى صم وبكم، والقبول بغياب التدريب على التفكير والتجربة والملاحظة وإثارة التفكير والتأمل والإبداع وطمس الموهبة(!)

كيف لا نستغرب كل تلك المقدمات والنواتج، ونعود لنطلب من المعلم الإسهام في التغيير والتنمية، ونحمله المسؤولية، ودوره ومكانته وقيمته في انحدار مستمر حتى كاد يصل إلى قاع المستويات الاجتماعية؟

كيف لا نستغرب النواتج العقيمة والمحاولات مستمرة من جانب آخر لقطع الدارس عن لغته وعقيدته وثقافته، كمحركات أساس لعجلة التنمية؟

كيف يمكن أن نعيد للعملية التربوية والتعليمية دورها وفاعليتها وتعاملها مع

الإنسان غير الآمن على رزقه وحياته وحقوقه مع العقل القلق فاقد الأمل، بسبب غياب الأمن السياسي والسلم الاجتماعي وما يترافق مع ذلك من الاستئثار بالسلطة والثروة وانعدام تكافؤ الفرص وغياب الحرية والمساواة، وهي روائز ومرتكزات وأهداف العملية التربوية والتعليمية؟

كيف ستكون النواتج عندما يتحول مناخ التخلف إلى تقديم أهل الولاء والثقة ومطاردة أهل الاختصاص والخبرة؛ لأنهم أهل معرفة وعقل يشكل خطراً على السلطة، التي تعتمد القوة والساعد؟

ولا سبيل إلى تنمية حقيقية إلا باعتماد الأهلية، التي يتطلبها الموقع، وتحويل شعار الرجل المناسب في المكان المناسب إلى مبدأ عملي يخضع لضوابط وشروط موضوعية ويشكل ثقافة وقناعة إنسانية.

- الاستبداد السياسي والكهانة الدينية:

إذا كانت العملية التربوية أو إذا كانت التربية هي الرحم وهي الحاضن لعملية التنمية، فإن الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي والاستئثار بالسلطة والثروة، العامل الأساس في إفسادها واغتيالها، يعتبر السوس، الذي ينخر كيان الأمة، ودابة الأرض التي تأكل منسأة التنمية وتقتل أجنة الحواضن التربوية؛ فالاستبداد عدو التقدم والتنمية والحرية وتكافؤ الفرص.

إن إلغاء الألقاب الكاذبة الموهمة بالفهم، وهي عنوان الجهل، وتقديم أهل الخبرة واعتمادهم هو السبيل لحفظ الأمانة وقيام التنمية.

ومهما تمظهر وتظاهر الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي وتطاول وادّعى التقدم والارتقاء والتنمية واستخدم التمثيل والنفاق الاجتماعي، وسحر أعين الناس،

وأوحى للجماهير بقدراته الخارقة وتقدمه الهائل والإعلان عن إنجازات ومخترعات تقنية خادعة وكاذبة، فلا يلبث أن ينقلب السحر على الساحر، ويُفتضح الفجر الكاذب بالفجر الصادق.

والأخطر من ذلك كله على أجنة التنمية ظهور طبقة فقهاء السلطان وتحالف الكهانة الدينية مع الاستبداد السياسي، وصناعة المسوغات لأفعاله أمام الجماهير البائسة، عندها يُفقد الأمل في كل تقدم ونهضة، وتهاجر العقول للخارج أو تهجر المجتمع وتنسحب من أنشطته في الداخل، فيشل النشاط، وتقتل روح الإبداع، وتصبح العملية التعليمية حكراً لتعليمات الحاكم المستبد، ورجع الصدى لإنجازاته الخادعة، وموضوعاتها حكراً على خطبه الطنانة الرنانة المصنوعة من أعمدة النفاق الاجتماعي، وبذلك تتحول شيئاً فشيئاً لتصبح عبئاً على الأمة، تكرس التخلف، وتفقد الناس الثقة بأنفسهم وقدراتهم على النهوض، كما يصبح الشأن الديني وقفاً على فقهاء السلطة، التي تمكن السلطة لهم وتحاصر وتطارد كل ما عداهم، تحت عناوين وتُهمٍ شتى، وبذلك تنغلق قيم الدين عن فضائها الواسع.

- غياب إنسان الإنتاج والفكرة:

لا شك أن العملية التربوية والتعليمية هي الرحم والوطن والأم لعمليات التنمية المستدامة وتوفير عناصرها، وهي السبب الرئيس للنهوض، وفشلها وخللها السبب الرئيس للتخلف والتراجع والتقهقر الحضاري، وأن ما نراه في المجالات الأخرى من إصابات وخلل إنما هو في الحقيقة من مظاهر وإفرازات الإصابة في العملية التعليمية والتربوية.

ولعل في مقدمة الأسباب، إذا اعتبرنا أن التخلف نتيجة، غياب إنسان الإنتاج، إنسان الفكرة، إنسان التضحية والإيثار، وبروز إنسان الاستهلاك والغريزة، بل أكثر من ذلك شيوع فلسفة لتسويغ وتبرير ذلك، حيث اعتماد إنسان الاستهلاك معياراً للنمو

الاقتصادي، وذلك هو المؤشر الخطير للتنمية الكاذبة أو الخادعة.

إن التوهم بأن الاستيراد لأشياء الإنسان الاستهلاكية والتكديس لها على حساب إيجاد الإنسان القادر على الاستنبات والتوليد والإبداع والتطوير، على الرغم من أنه يمكن أن يحقق تنمية في الظاهر إلا أنه خداعٌ وفجرٌ كاذب.. نعم يمكن أن يحقق تمظهراً تنموياً، كحال الورود الصناعية، التي لا رائحة ولا روح لها، وإنما لتكريس أوهام الناظرين إليها.

- استيراد الخطط والبرامج الجاهزة:

وليس أقل من ذلك خطورة على مسيرة التنمية محاولة إيثار الراحة الخادعة، وإعفاء النفس من الهمّ والهمة، واستيراد الخطط والبرامج الجاهزة، التي تولدت وجاءت استجابة لمشكلات مجتمعٍ له ثقافته وعقيدته وتاريخه وموقعه الحضاري ونواتجه العلمية، وحملها وصبها على رؤوس مجتمعات أخرى لها ثقافتها وعقيدتها وتاريخها ومعادلاتها الاجتماعية وتقاليدها؛ ويكفي شواهد إدانة لهذا النقل والاستيراد الجاهز أن الخطط والتجارب المستوردة ما تزال تسلمنا من فشل إلى فشل، بحيث تحولنا في الحساب الختامي إلى حقل تجارب، وهذا لا يعني الدعوة إلى الانغلاق والانكفاء على (الذات) وعدم الإفادة من تجارب (الآخر) وإنما يعني أن نعي كيف وماذا نأخذ، أن نمتلك المعيار، الذي يؤهل صاحبه لمعرفة ما يأخذ وما يدع، وقد سبق لنا القول: إن الإنسان المتخلف عاجز بطبيعته عن الإفادة من (الآخر)، وإن القادر على الإفادة والتبادل والشراكة هو الإنسان المتقدم.

ولم يبق سراً، والشواهد أكثر من أن تحصى، أن خطط التنمية المستوردة من مجتمع آخر، له فلسفته وثقافته ومكوناته الاجتماعية وتاريخه وعمره الحضاري وتجاربه ومشكلاته وموارده والتحديات، التي تواجهه، وتشكل إنسانه، لا يمكن لها

أن تحقق نمواً ولا تنمية؛ ولو أدرك المستوردون للخطط الجاهزة أبسط المعادلات الاجتماعية والتنموية المستوردة من (الآخر) وعرفوا بعض الأبعاد والمكونات والشروط والمحاضن التربوية المطلوبة لعملية التنمية لفكروا كثيراً قبل أن يجازفوا ويقدموا بشكل أعشى على التصرف بأموال الأمة وأقدارها الأمر الذي يؤدي إلى تنويم الأمة، بدل تنميتها، وإعفائها من المسؤولية، وتعطيل الاستجابة العفوية للتحديات المحيطة بها، وشل حسها، وتزييف وعيها؛ إن هذا النقل الأعشى أدى إلى تنويمٍ وعطالة مستديمة، ولم يؤد إلى أية نهضة وتنمية مستدامة.

- المساعدات الاستهلاكية:

ولا أقل من ذلك خطورة وإساءة أيضاً، بل قد يكون الوجه (الآخر) واللازم لاستيراد الخطط: المساعدات الخارجية الاستهلاكية والآثار السلبية، التي تخلفها على المدى البعيد، وإن كانت تبدو في ظاهرها عمليات إغاثة إنسانية تملأ البطون الجائعة وتنقذها من الموت المحقق؛ ذلك أن الإشكالية الكبيرة فيها أنها تعطي السمكة وتمنع الشبكة، وإذا صح هذا في حالات الشدائد والإصابات والكوارث، وكان له مسوغ كحالات استثنائية ضرورية، فإن عقابيله البعيدة في الحالات الطبيعية تحوِّل الأمة، التي تمتلك مقومات الحياة والنهوض، إلى الدخول في مرحلة الاحتضار المستمر، فلا يقضى عليها بالموت فتموت ولا يخفف عنها العذاب.

إن المساعدات الاستهلاكية، الداخلية منها والخارجية، تسهم بتشكيل إنسان الاستهلاك، مشلول النشاط، معطّل التطلع، عالة على (الآخر)، إنه أشبه ما يكون بالمعاق إعاقة كبيرة تجعله لا يقوم بنفسه، فإذا عرفنا توجه العالم اليوم إلى تأهيل المعوقين وأصحاب الحاجات الخاصة وبذل الجهود التقنية لتوظيف وتشغيل ما يمتلكون من

طاقات للارتقاء بهم وتنمية قدراتهم، ومحاولات دمجهم في خطط التنمية ليستغنوا ويعتمدوا على أنفسهم، أدركنا خطورة المساعدات الاستهلاكية على تعطيل محركات التنمية.

هذا في حالة أخذت تلك المساعدات طريقها إلى مستحقيها فعلياً، لكن الخطورة كل الخطورة أيضاً عندما تذهب هذه المساعدات إلى جيوب القائمين على أنظمة القمع والاستبداد السياسي، التي تعطل محركات التنمية ومقوماتها بطبيعتها، فتزيدهم جبروتاً وتسلطاً، وبذلك تتحول المساعدات لتصبح دعماً لأنظمة القمع والاستبداد السياسي وتقويتها ودفعها إلى استمرار التسول باسم شعوبها.. وما لم تتحول هذه المساعدات، الخارجية منها والداخلية، إلى مساعدات إنتاجية تنموية تمول خططاً ومؤسسات موثوقة ومدروسة الجدوى ومحكومة الإنفاق، يُخشى أن نقول: إنها تكرس التخلف وتقضي على بذور التنمية.

- فقدان التوازن التنموي:

هذا من وجه، ومن وجه آخر نعتقد أن الرؤية التنموية القاصرة، التي تتركز في التوجه صوب تنمية الموارد المادية، وذلك بإقامة المشروعات العملاقة والمؤسسات المرموقة والشركات الكبرى، على حساب تنمية الموارد البشرية والارتقاء بقدرات الإنسان ومهاراته وخبراته وخصائصه الإنسانية، فإن العملية التنموية تبقى عرجاء، محكوماً عليها بالفشل ابتداءً؛ ذلك أن من إشكاليات التنمية اليوم عدم التنبه إلى أهمية التوازي والتوازن بين تنمية الموارد المادية وتنمية الموارد البشرية، إن صح أننا نقبل بتسمية البشر موارد كالأمور المادية، والارتقاء بخصائص الإنسان وقدراته ومهاراته، التوازن بين عملية الاستهلاك وعملية الإنتاج، التوازن بين إنسان الحق وإنسان الواجب، التوازن بين

إنسان الفطرة والإيثار والفكرة وإنسان الغريزة والأثرة والاستهلاك، الذي يشكل النبات الخبيث لتربة التخلف.

ويحضرني هنا قول المفكر مالك بن نبي، رحمه الله، عندما يقارن بين الإنسان (العَدْل) المنتج، الذي رأى بسقوط التفاحة من الشجرة، وهو مستلق تحتها، صوب الأرض دليلاً على قانون الجاذبية وما ترتب على هذا الكشف من نتائج في رحلة الحضارة، وبين الإنسان (الكَلْ) الذي لو كانت التفاحة سقطت على رأسه لانتهت إلى روثه وإحدى فضلاته.

فما قيمة كم الأشياء وكثرة الوسائل إذا غاب الإنسان؟ وما قيمة التمظهر بصور التحضر والتنمية في الحقيقة إذا كان الاستيراد لكل شيء، للآلة والعامل والخبير والعالم والمحيط بعلمها، القادر على تشغيلها وتصليحها، واقتصار إنسان الاستيراد على استهلاك منتجاتها؟

إنها صور تنموية مزيفة للوعي، خادعة للإنسان؛ لأنه بمجرد توقفها وانقطاعها يعود الإنسان إلى نقطة الصفر، هذا إضافة إلى ما يمكن أن تحمل معها وما يكون من نواتجها من عمليات التحكم لأصحابها والقائمين عليها في حياة الناس وما تدع من آثار سلبية من تكريس التبعية والتخلف واستمرار الحاجة لبقاء (الآخر).

ومرة أخرى، فنحن هنا لا ندعو إلى الانغلاق والانكفاء وحرمان إنساننا من التمتع بمنجزات الحضارة والتقدم المادي العالمي، وإنما ندعو للارتقاء بالإنسان وخبراته ليكون في مستوى تلك المنجزات، بحيث يستطيع أن يكون مسخِّراً لها لا مسخَّراً بها.

ومن هنا ندرك أبعاد وأهمية التوجه إلى الإنسان لتأهيله وإعداده ليكون في مستوى عصره، ذلك أن الإنسان يصنع ويبدع أشياءه، والمثل القديم الحديث أن «الحاجة أمّ

الاختراع»، والوسائل والأدوات والآلات لا تنتج إنساناً وإنما هو الذي ينتجها ويوجهها صوب أهدافها.

- التباس قيم الدين بصور التدين:

ولعل من أخطر الأسباب التي تكرس التخلف والانحطاط: العجز عن التفريق بين الصورة والحقيقة، مما يتطلب التوقف ولو قليلاً عند أبرز وأوضح مظاهرها، وهو التباس (الذات) بالقيمة، وحقيقة الدين بصور التدين، وهذه الحال تشكل قمة التخلف والتراجع الثقافي والحضاري والانحطاط الديني، إن صح التعبير، وذلك عندما يصبح الشخص، البشر، الذي يجري عليه الخطأ والصواب، محل الحكم ومحل التقويم والمراجعة والمعايرة، هو محل الفعل وهو في الوقت ذاته المعيار والمقياس والقيمة لصواب الفعل من خطئه، وأن كل ما يفعله هو الدين، فسلوكه هو المقياس، وعمله هو المعيار ودليل الصحة والصواب، وأداؤه هو الدين؛ وأذكر في هذه المناسبة كيف أن أحد الشيوخ عندما طلب إليه التدليل من الكتاب والسنة على صحة ما يقول، قال: « الدليل: أني أنا أقول ذلك».

وليس أقل من ذلك تديناً مغشوشاً الخلط بين الابتداع في الدين، اختراع دين، مما لم يرد في الكتاب والسنة ولم يأذن به الله ورسوله، والإبداع في وسائل الإنسان ومعارفه وتقدمه العلمي.

وهذه من أعظم الأسباب وأبعدها أثراً، وأخطر علل التدين، التي لحقت بالأمم السابقة، فكانت السبب في تراجعها وسقوطها الحضاري وتخلفها الاقتصادي وعجزها السياسي، بل كانت سبباً في إقصاء الدين عن واقع الحياة وأنشطتها واعتباره معوقاً يحول دون النهضة والتنمية.

إن اختبار صور التدين وسلوك الناس ومدى مطابقتها لمقاصد الدين وأحكامه

وتحديد مواطن انحرافها إنما يكون بقيم الدين المعصومة، فإذا صارت صور الدين هي الفعل وهي معيار الفعل والتبست «الذات» بالقيمة ونصوص الدين وقيمه بصور التدين، تحوَّل الدين عندها إلى كهانة هي أشد خطراً على المجتمعات من آثار الاستبداد السياسي، الذي يعني العطالة والشلل لكل شيء.

- إغلاق باب الاجتهاد:

ولعلنا نرى: أن من أخطر الأسباب التي أدت إلى إصابات بالغة لمسيرة التنمية والتي أدت إلى العطالة وشل الحركة وقتل البصيرة وتكريس التخلف وإحداث الفراغ، الذي استدعي (الآخر) لملئه والتحكم بالبلاد والعباد، هي إغلاق باب الاجتهاد، الأمر الذي أدى إلى تجريم وتأثيم التفكير والنظر، وحوَّل العقل بكل ملكاته وعطائه من نعمة إلى نقمة وتهمة؛ إن إغلاق باب الاجتهاد عطل وظيفة العقل، الذي يعتبر المهماز الحضاري والثقافي للتنمية؛ وليس ذلك فقط وإنما أصبح العقل والتفكير سبّة ونقيصة وموطن حذر وتخويف؛ وكأن الله أراد لنا أن نكون بلا عقل.

ويكفي أن نقول: إن إطلاق مصطلح العقل والعقليين، أصبح محل تهمة كافية لصرف الناس عن الاقتراب منهم والسماع إليهم، ومناقشتهم، وتصويب اجتهادهم، وانصرافهم وخوفهم من التفكير على دينهم، وكان ذلك السبب الرئيس في اتساع الفجوة بين معرفة الوحي ومعرفة العقل، ووضع العقل في مقابل الوحي، ووضع الإنسان، الذي منحه الله الفطرة التي تتوجه صوب الدين وقيم الوحي، والعقل الذي يشكل دليله إلى الوحي وشرطاً لتكاليفه وسبيله إلى الاجتهاد وتنزيل أحكام الشرع على حياته ومجتمعه والنظر في المصالح والمفاسد واختبار التجربة وتحديد الخطأ واكتشاف الخلل، وضع الإنسان أمام الخيار الصعب.

فبدل أن تكون قيم الوحي هادية لحركة العقل وتحديد أهداف سعيه وكسبه

وطمأنته على ثواب وسلامة وسداد كسبه، فتكون حركة العقل مؤطرة ومستهدية ومستصحبة لقيم الوحي وأمر الوحي، حيث معرفة العقل تقوم على التكامل مع معرفة الوحي وليس التقابل، اختلت المعادلة، فكان إغلاق باب الاجتهاد توقيفاً قسرياً لحركة الحياة ونموها وتنميتها وامتدادها؛ كان تكبيلاً للعقل، وسيلة التنمية وأداتها الرئيسة، ومحاصرةً للوحي، محاصرة لخلوده وقدرته على الاستجابة لمشكلات الحياة وقضاياها.. وإذا علمنا أن الرؤية الإسلامية لا تقتصر على الأحكام الشرعية للعبادات والأحكام التشريعية وإنما تمتد لتنظيم سائر جوانب الحياة أدركنا المدى المترتب على خطورة إغلاق باب الاجتهاد، وأثره السلبي على تنمية الثقافة والحضارة والاقتصاد والتربية والسياسة والأخلاق.

إن إغلاق باب الاجتهاد، بذريعة فساد العصر وانعدام الأهلية التي تمكن منه، إضافة إلى أنه اجتهاد، فتح الباب أمام (الآخر) ليتقدم باتجاهنا، ويقدم رؤيته وحلوله لمشكلاتنا؛ أدى إلى ولوج الكثير من غير المؤهلين لطرح فتاوى وأحكام شرعية وجدت طريقها إلى الناس في غياب الاجتهاد الأصيل المحكم، القادر على إبطالها وبيان فساد ما ذهبت إليه.

إن الادعاء بأن فتح الباب سوف يسمح بدخول من يحسن ومن لا يحسن أمرٌ يدعو للاستغراب حقاً؛ ذلك أن ضرب الحق والباطل من سنن المدافعة وجدلية الحياة وطبيعتها، وهذا الدخول أكثر من طبيعي في كل المجالات، ذلك أن التدافع سنة بشرية وكونية واجتماعية، لكن في النهاية لا يصح إلا الصحيح، فضربُ الحق والباطل يُذهب الزبد، ويبقى ما ينفع الناس، والعلماء العاملون هم حرسة الفهم الصحيح والفقه السليم وبيان الانحراف والتأويل والغلو والتحريف، والتحذير منه، ومن هنا ندرك أبعاد قول الرسول ﷺ: «**يحملُ هذا العلم من كل خلفٍ عدُولُه، ينفون عنه تأويل الجاهلين،**

وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين»[1]، فما معنى هذه الوظيفة إذن؟ إذا أغلقنا الأبواب وأعلنا توقف الحياة، وحُلْنا دون تجددها؟

إن إغلاق باب الاجتهاد، وإلغاء العقل والنظر، ومحاصرة خلود الوحي، كان وراء الكثير من الجمود والتخلف والجنوح إلى التقليد وتكرار قول السابقين وإعادة إنتاجه، بل تنمية التخلف، وفي أحسن الأحوال جعل العقل يتحرك في إطار عقل السابقين، للتخلص من التجريم والتأثيم والإلقاء بالتبعة عليهم، إضافة إلى ما يؤدي إليه ذلك من أخطار تتمثل في توقف الفقه والاجتهاد والإعراض عنه بسبب الخوف من الإثم، الأمر الذي أدى إلى تسييس الدين من قبل أهل الاستبداد السياسي، عدو التنمية، وإنشاء كهانات دينية لتسويغ بعض التصرفات الفاشلة والمخالفات الشرعية وإضفاء صفة الشرعية عليها أمام الأمة.

إن إغلاق باب الاجتهاد أدى إلى تحوَّل الدين والتدين إلى كهانات – كما أسلفنا – لا تجد من ينتقدها، كما انتهى إلى تحالف الاستبداد السياسي مع الكهانة الدينية، تحالف الجبت والطاغوت، فالاستبداد بطبيعته يقمع العقول ويصادر الحريات، وإغلاق باب الاجتهاد والحجر على العقل والتفكير هو نوع من الاستبداد الثقافي أو الفكري أو الفقهي، وهو إرهاب واستبداد فكري، وهو الوجه (الآخر) للاستبداد السياسي، إن لم يكن أصله، إنه سبب الكوارث جميعاً.

– غياب العقل الناقد:

إن غياب العقل الناقد، يشكل سبباً رئيساً وإصابة كبرى على مسيرة التقدم.. فالعقل الناقد هو الذي يتحسس الواقع، ويبصر الفجوات، ويلاحظ

(1) أخرجه البيهقي.

الإصابات، ويستشعر عملية التغيير، ويجتهد في تنزيل أحكام الشرع على واقع الناس، في ضوء استطاعاتهم، وربط التكليف بالاستطاعة، والتمييز بين الإسقاط للأحكام على رؤوس الناس مهما كانت استطاعاتهم، محل الحكم، والتنزيل على الواقع في ضوء استطاعته.. إن غياب المناصحة والنقد شكّل كارثة علمية وثقافية وشرعية، وأدى إلى إخراج الأمة من ساحة الفاعلية، فلم تعد في مستوى الامتداد بإسلامها الخالد المجرد عن حدود الزمان والمكان ولا في مستوى عصرها بكل معطياته.

إن بناء العقل الناقد، الخبير المتخصص المستهدي بقيم الوحي، التي تشكل معيار النقد والفحص والاختبار لواقع الحياة، يعتبر من أهم الوسائل المحركة للتنمية والترقية.

وهذا العقل، الذي يعتبر مهماز المعرفة والتنمية ومحركها الأساس، لا يمكن أن يأتي من فراغ، وإنما لا بد أن يتشكل من خلال التخصص والإحاطة بعلم الأشياء التي ينظر ويجتهد فيها، من خلال تحصيل التخصصات العلمية، واستشعار المسؤولية عن إبداء الرأي أمام متطلبات معرفة الوحي: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾؛ إن التزام هذه الهداية للوحي كاف لإحداث التنمية وبناء رحلة الصواب والعطاء المثمر، واستشعار المسؤولية أمام هداية الوحي: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾ (يونس:39) وأهل المنطق يقولون: «الحكم على الشيء فرع عن تصوره»، وهذا العلم والحكم على الأشياء لا يتحصل إلا بالاستجابة لهداية الوحي، بإحياء الفروض الكفائية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وهي أرقى أحوال التنمية المستدامة.

إن الوصول إلى العقل المتخصص بشعب المعرفة، في ضوء هداية الوحي؛ وأخذه موقعه في المجتمع، والاضطلاع بمسؤوليته عن علمٍ وبصيرة، وإعادة الاعتبار للعلم

والمعرفة، بعيداً عن الألقاب والأنساب والأحساب، وإحلال الخبرة والمعرفة في مكانها وموقعها، حيث معرفة وإعادة بناء وتركيب أهل الحل والعقد من خلال التخصصات المطلوبة للقضية المطروحة، فلكل إشكالية أهل حلها وعقدها من المتخصصين بعلمها والخبراء بمكوناتها، يقول تعالى: ﴿فَسْئَلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ (الفرقان:58)، ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ (فاطر:14)، هو استشعار لمهمة الأمانة، التي حذر الرسول ﷺ من تضييعها بقوله، عندما سئل عن علامات الساعة، التي يعني ضياعها تعاظم الخلل والإيذان بالسقوط وانتهاء الدنيا، قَالَ: «**فَإِذَا ضُيِّعَتِ الأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ**»، قَالَ السائل: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا؟ قَالَ: «**إِذَا وُسِّدَ الأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ**»[1]؛ وإذا علمنا أنه «**لا إِيمَانَ لِمَنْ لا أَمَانَةَ لَهُ وَلا دِينَ لِمَنْ لا عَهْدَ لَهُ**»[2]، أدركنا الأخطار والآثام والمسؤوليات الكبيرة التي تترتب على إيكال الأعمال لغير أهلها.

- تغييب المرأة:

ولعل إحدى الفجوات الكبيرة في جدار التنمية وإعادة البناء، التي لم تأخذ البعد المطلوب في حياتنا الثقافية والاجتماعية، بعد جيل خير القرون، وتوجهاتنا أو خططنا التنموية، هي غياب دور المرأة في التنمية من الناحية العملية، ذلك أننا اشتغلنا كثيراً وما نزال نتحدث عن حقوق المرأة ووظيفتها ورسالتها وتميزها في المجتمع المسلم، وفي كثير من الأحيان نعتقد أن الدافع لذلك والداعي له إنما ينطلق من مواقع الفكر الدفاعي ورد الفعل أمام التيارات والمذاهب الوافدة، التي اعتبرت دور المرأة الغائب وواقعها المتردي مدخلاً مناسباً لاتهام الإسلام بظلم المرأة وهضم حقوقها، واكتفينا

(1) أخرجه البخاري.
(2) أخرجه أحمد.

بذلك عن الاشتغال ببناء شخصية المرأة وتنميتها واسترداد كيانها ورسالتها ودورها في تنمية المجتمع.

وإذا اعتبرنا أن التربية هي التنمية في حقيقة الأمر، وأن المرأة هي الحاضن الأمين، أو الخائن للأمانة، لكل أنواع النشاط المادي والإنساني، وأن المرأة هي العنصر الأساس في العملية التربوية، إلى جانب مجموعة عوامل ثانوية، حيث الطفولة هي المرحلة التي تغرس فيها بذور مستقبل الحياة السلوكية؛ وأن المرأة في تاريخنا العلمي والمعرفي، في مرحلة خير القرون، كانت عالمة وطبيبة، ومحدثة وداعية، ومهاجرة ومبايعة، أدركنا أن وظيفة المرأة ليست حاضناً للتنمية فقط، على أهمية ذلك وضرورته كشرط لازم لتجذر العملية التنموية وامتدادها ونجاحها، وإنما هي فاعل مهم وركيزة أساس في بعض جوانب بنائها.

إن المرأة اليوم، في واقع المسلمين وفي صور التدين المغشوش، غائبة غياباً كاملاً عن الفعاليات التنموية الحقيقية، حتى عن وظيفتها التنموية الأساس، في مجال التربية الأسرية، تتحكم فيها التقاليد الاجتماعية الجائرة بدل التعاليم الشرعية الرحيمة، حيث لا تُعطى ما أعطاها الله، في مجتمع أعطاها الله ويمنعها البشر، سداً لذريعة الفساد بزعمهم، فأدى ذلك إلى تعطل أحكام الشرع والوقوع بالفساد؛ لذلك توهمت بعض النساء، التي وقعت فريسة للغزو الثقافي، أن صور التدين المغشوش هي الدين فتمردت وخرجت عن وظيفتها وطبيعتها ودورها، لكنها باسم التحرر والانطلاق تحولت إلى سلعة رخيصة وإعلان مغر لكل شيء، وبذلك اختزل عمرها ببضع سنوات تمثل شبابها، ومن ثم تلقى كالنواة لعدم صلاحية جسدها.

وقد نكون نحن المسؤولون بالدرجة الأولى عما صارت إليه المرأة؛ حيث صرفنا جهوداً كبيرة لحماية المرأة؛ فباسم حماية المرأة والحرص عليها خسرنا المرأة عملياً أو غيبنا

دورها؛ تحت شعار: «سد ذريعة الفساد».

- اختلال العلاقة مع (الآخر):

وسبب آخر، نرى أنه محلٌ للنظر والتأمل في مجال التنمية ورؤى النهوض والذي قد يعتبر إشكالية ذهنية ثقافية بالدرجة الأولى قبل أن تكون قضية اقتصادية واجتماعية، حيث إن هذه الذهنية تتمظهر في المجال الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي أو إن شئت فقل: في المجالات جميعاً، وهي العلاقة مع (الآخر) وإدراك أبعاد دوره وموقعه من إشكالية التنمية في الدول والأمم المتخلفة.. وفي تقديرنا أن الموقف من (الآخر)، استخدامه وتوظيفه في الرؤية الإصلاحية التغييرية أو التنموية، يتراوح بين موقفين، حيث لا يزال العجز متحكماً عن توليد موقف استراتيجي نهضوي إصلاحي سليم.

أما الموقف الأكثر ظهوراً وانتشاراً فهو الموقف الذرائعي التبريري، الذي يقوم في حقيقته على استمرار الاسترخاء، وعدم استشعار التحدي، وإعفاء النفس من أية مسؤولية عن التخلف والتراجع والسقوط الحضاري والإلقاء بالتبعة على (الآخر)، العدو المستعمر المتآمر الكائد الحاقد، هو موقف يتلخص في اتهام (الآخر) أنه وراء كل الإصابات والمعوقات، التي أدت إلى الفشل وحالت دون تحقيق الأهداف والنهوض بالأمة، لذلك فـ«ليس بالإمكان أفضل مما كان» أصبح شعار تكريس التخلف؛ وهذا على النقيض مما هو معروف ومطلوب ومشاهد، ذلك أن اكتشاف القدرات والإمكانات، ورفع القدرات، واكتساب المعارف، وتحديد الخلل، وبيان الأخطاء، وإفادة الإنسان من الملاحظة والتجربة واستشعار التحدي وآلية الاستجابة، سنة من سنن الحياة، وهي في تطور ونمو مستمر، وبذلك يتحول الشعار: «ليس في الإمكان أفضل مما كان» من خانة الإنسان (الكَمْ) الذرائعي إلى خانة الإنسان

(العَدْل)، حيث استدعاء الشعار التنموي الغائب أنه: «بالإمكان دائماً الارتقاء إلى أفضل مما كان».

إن الذين يلقون بتبعة التخلف على (الآخر)، إعفاءً لأنفسهم من المسؤولية، ومحاولة لإيجاد الذرائع والمسوغات للتخلف والتراجع والعجز، يفوتهم أنهم بذلك إنما يوبِّخون أنفسهم، ويعظمون من مسؤوليتهم دون أن يدروا أنهم يعلنون بشكل لا لبس فيه أنهم على الأقل دون سوية قيادة المرحلة وكيفية التعامل معها، وكان الأولى بهم أن يدركوا تواضع إمكاناتهم، ويتخلوا عن موقعهم لمن هو أجدر بالقيادة والريادة، فكم من الدول من حولنا دمرتها الحروب وتكالبت عليها الأمم، حتى كادت تأتي على منجزاتها جميعاً وما لبثت أن استشعرت التحدي وعاودت النهوض من تحت الركام، محوِّلة النقم إلى نعم ومحفزات ومحرضات تنموية، حتى وصلت إلى مصاف الدول المتقدمة وساهمت بالشراكة العالمية.

وليس الموقف الآخر من (الآخر) أحسن حالاً؛ لأن ذهنية التخلف لكلا الموقفين في نهاية المطاف هي واحدة، بكل إفرازاتها، وإن أخذت اتجاهات شتى؛ موقف الارتماء على (الآخر) المتقدم، والتوهم بأنه يمتلك كل مفاتيح معالجة التخلف وإحداث التنمية؛ ولا أدل على ذلك عندهم من صنيعه في بلاده، لذلك فلا نهوض ولا تنمية بدون استدعائه ليملأ الفراغ ويصلح الخلل وينهض بالأمة، وقد لا نجد حاجة للتوقف طويلاً عند مناقشة هذا الموقف الأقرب إلى السذاجة، وقد أتينا على ذكر أخطار الاستيراد لخطط التنمية وآثارها السلبية، وفشلها في إحداث أي نهوض، في ما أسلفنا من حديث، ذلك أن شواهد الإدانة لمثل هذه الرؤى الحسيرة العاجزة عن إدراك معادلة التنمية ومتطلباتها وشروطها أكبر من أن تحصى أو تدرك من

السذج والبسطاء.

فلا الانكفاء على «الذات» باسم حمايتها، وما يترتب عليه من الانغلاق وما أورثه من العقم عن التوليد والارتقاء وإيجاد الذرائع والمسوغات للتراجع والتقهقر الحضاري، استطاع انتشالنا من وهدة التخلف، فنحن اليوم لسنا بمستوى (الذات) إسلامنا وشخصيتنا الحضارية، ولا في مستوى عصرنا (الآخر)؛ ولا الارتماء على (الآخر) واستدعاؤه للامتداد في حياتنا وثقافتنا بكل مساراتها والذي مضى عليه أكثر من قرنين ونيف استطاع انتشالنا ومعالجة قضايانا، وإنما كان الناتج في مزيد من الاتكالية والعجز والدخول إلى غرف الانتظار والاصطفاف في طوابير الجوعى طالبي الصدقات.

ومازالت هذه المعادلة الصعبة، وهذا الطرح التقابلي، إلى جانب السقوط في الكثير من الجدل حول فخاخ الثنائيات والحفر الثقافية والدخول في المعارك الخطأ، التي حولتنا عن قضايانا المصيرية، من مثل: التراث والمعاصرة، (الذات) و(الآخر)، العروبة والإسلام، الشرق والغرب، الوحي والعقل، الدنيا والآخرة، الجسد والروح، عالم الغيب وعالم الشهادة، التعليم الديني والتعليم المدني، الإسلام والديمقراطية، والإسلام والغرب... إلخ، هذه المقدمات الخطأ التي ما تزال تحكم حياتنا، وتستنزف طاقاتنا وتشطرها إلى حدٍ بعيد، وتدفع بنا إلى مزيد من السقوط بين ضفتي الاتجاهين، وإن كنا نرى أن النواتج الحضارية أو التنموية لكلا الاتجاهين هي واحدة، وإن اختلفت ألوانها، اللهم إلا أننا نرى أن الاتجاه الأول (الانكفاء على الذات) إن كانت له ميزة أو فائدة هي في أنه استطاع الاحتفاظ بخمائر النهوض وتوفير حملها ونقلها إلى الجيل القادم، وإن لم يستطع

الإفادة منه، لعل الجيل القادم يمتلك القدرة على الانطلاق من ذاته، تراثه وشخصيته الحضارية ومعرفة كيفية الإفادة من (الآخر) فيجيء بمستوى إسلامه وعصره.

ونعتقد أننا ما نزال بحاجة إلى موقف آخر، موقف توليدي وليس توفيقي أو تلفيقي، موقف قادر على تجاوز الفخاخ والثنائيات والمقدمات الخطأ واستيعاب تراث أمته وهضمه والتقوي به واستصحابه لفقه الحاضر وإبصار المستقبل؛

موقف توليدي تنموي قادر على الانطلاق من رؤية الوحي، التي تشكل له المرجعية والدليل ومعيار التقويم والقبول والرد، من (الذات) و(الآخر)، واستصحاب الشخصية الحضارية للأمة، والإفادة من هذه التجارب التاريخية الكبيرة المختبرة في بناء الحاضر واستشراف المستقبل؛

موقف توليدي يستدعي معرفة العقل الغائبة المعطلة ويطلقها من عقالها ويفك الأسوار المضروبة عليها، باسم حماية الوحي، لينطلق العقل لأداء وظيفته في ضوء هدايات الوحي.

موقف توليدي ينفتح على (الآخر)، ويستوعب ما عنده، ويمتلك الحصانة ضد الذوبان، كما يمتلك المعيار، الذي يمكنه من التبادل المعرفي والحوار الحضاري والثقافي، والإفادة من منجزاته، والوصول إلى الشراكة الحضارية والتنموية، وتوديع مرحلة التقليد وحالة «الزبائن» الاستهلاكية.

وطالما أن هذا الموقف غائب فإننا سوف نستمر بالمراوحة في ساحة ودوائر التخلف، مهما ادعينا العافية والمعافاة.

من تجليات ذهنية التخلف

على الرغم من أن كثيراً من المعاني حول تجليات ذهنية التخلف وظواهرها المتعددة ربما تكون قد وردت في ثنايا الموضوع، إلا أنه قد يكون من المفيد الانتهاء إلى بلورتها على شكل خلاصات تسهل استحضارها والإحاطة بها.

وقد لا نحتاج كثيراً لإيراد الشواهد والأدلة على تجليات ذهنية التخلف ورصد ظواهرها في حياتنا؛ لأننا نعيشها ونعاني من إصاباتها؛ ذلك أنه في مناخ التخلف، حيث ضلال السعي، وغياب معرفة الوحي، بوصلة الهداية، وما ينتجه ذلك من إفرازات ذهنية التخلف، تتداخل معها الأسباب والنتائج، بحيث تكون الملامح والمظاهر أسباباً للتخلف ونتائج له في الوقت نفسه، ويصير الدوران في الحلقة المفرغة، التي تتبدل فيها المواقع ولا تتغير معها الأحوال، ويتوهم الإنسان أنه يتقدم وينهض.

- التعميم في الأحكام:

ولعل من أخطر تجليات ذهنية التخلف قصور الرؤية وانغلاقها، التي تؤدي إلى التعميم في الأحكام، فالأمر إما شرٌ كله أو خيرٌ كله؛ فـ (الآخر) سواء من داخل (الذات) أو من الخارج شر كله، لذلك لا بد من إلغائه بشكل مطلق، ودون مناقشة ومقارنة ومقاربة ومراجعة(!) فالتعميم هو ضرب من العامية، وإن شئت فقل: عمى الألوان، وعدم القدرة على التمييز، والجراءة في إطلاق وتعميم الأحكام.

- اختزال التاريخ في موقف:

كما أن من تجليات ذهنية التخلف اختزال تاريخ الإنسان كله في موقف، فما أسهل عمليتي الرفع والخفض في مجتمعات التخلف، ولعل ذلك هو ثمرة لغياب معيار التقويم وانعدام النظرة الشاملة للأمور، التي تمكن من إبصار الحسنات والسيئات وتقود إلى الحكم المتوازن.

- الاستعصاء الذهني:

وقد تكون الإشكالية الأخطر عندما تستعصي ذهنية التخلف، ويتوهم أصحابها أنهم ينجزون ويبنون، دون أن يدركوا أنهم إنما يصرفون طاقات الأمة وإمكاناتها في المواقع الخطأ والأعمال غير المجدية أو المثمرة، وهذا من أسوأ حالات التخلف، التي يمكن وصفها بضلال السعي، الذي حذرنا الله منه بقوله: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ (الكهف:103-104).

- إضاعة الأمانة:

وقد تكون الإشكالية ابتداءً تتمثل في أن الأمة المتخلفة هي أمة إضاعة أمانة الاستخلاف، وهي في أبسط دلالاتها: إيكال الأمر لغير أهله المؤهلين له؛ لذلك فمن الطبيعي أن تنتج عن هذه المقدمة تلك الذهنية، التي تعجز عن النظر إلى الأشياء والتمييز بينها، فتتحول إلى أذن غير واعية، وقد حذر الرسول ﷺ من تلك الحالة الغثائية، التي تتحكم فيها الغريزة، ويغيب إنسان الواجب والفكرة والتضحية والإيثار ويبرز إنسان الغريزة وتراجع الفطرة، مرحلة القصعة والوهن والتخلف الحضاري: «**يُوشِكُ أَنْ تَدَاعَى عَلَيْكُمُ الأُمَمُ مِنْ كُلِّ أُفُقٍ كَمَا تَدَاعَى الأَكَلَةُ عَلَى قَصْعَتِهَا**، قَالَ قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمِنْ قِلَّةٍ بِنَا يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: **أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ وَلَكِنْ تَكُونُونَ غُثَاءً كَغُثَاءِ السَّيْلِ، يَنْتَزِعُ الْمَهَابَةَ مِنْ قُلُوبِ عَدُوِّكُمْ، وَيَجْعَلُ فِي قُلُوبِكُمُ الْوَهْنَ**، قَالَ

قُلْنَا: وَمَا الْوَهْنُ؟ قَالَ: **حُبُّ الْحَيَاةِ وَكَرَاهِيَةُ الْمَوْتِ**»[1].

- **الجرأة في إطلاق الأحكام**، لاضطراب موازين النظر في الاحتمالات المتعددة والعواقب المترتبة على الفعل أو الامتناع عن الفعل؛ فقد تصدر أحكام على بعض الأمور دون علم ودراية.
- **سوء التقدير للمواقف** والظواهر والقدرة على النظر في الأولويات، والإحاطة بالاحتمالات والملابسات والعواقب المترتبة على الإقدام والإحجام، وما يمكن أن يكون سبباً وسنة وجوهراً وما يكون عرضاً ومرضاً ومظهراً.
- **الانشغال بالمظاهر والأشكال**، والتوهم بأن ذلك دليل عافية وتنمية وارتقاء، وما يورث من استرخاء وغياب القلق السوي، المحرك الأساس لفعل الإنسان.
- **العجز عن التحليل والتركيب** لعناصر الظواهر ومكوناتها والأسباب المنشئة لها والنتائج المترتبة عليها، وافتقاد الأدوات الممكنة من ذلك.
- **الانحياز للأشخاص والهيئات** والمؤسسات والجماعات، وعدم القدرة على إبصار الحق والانحياز أو الانتصار له والدوران حيثما دار.
- **غلبة العاطفة والحماس** على المواقف والتصرفات، دون علم بها أو دليل على صوابها.
- **التأرجح بين التبسيط للأمور والتهويل لها**، واتخاذ الموقف والانتقال لنقيضه بسرعة وبدون دليل أو قرينة مرجحة.
- **الجراءة في الإقدام على الاقتحام والخوض في القضايا العلمية** والفكرية

(1) أخرجه أحمد.

والثقافية دون مؤهل وتصور مسبق لها أو علم بها، ويظهر ذلك جلياً عند من تخصصوا في الأمور العلمية كيف يجرأون على الفتوى والكلام في شرع الله، ومن تخصصوا بالعلوم الشرعية كيف يعطون أنفسهم الحق في الحديث عن أدق المسائل العلمية(!)

- **المكابرة وعدم الاعتراف بالخطأ وسوء التصرف**، والهروب من النقد والتقويم والمراجعة، والإلقاء بالتبعة على خارج (الذات).
- **الارتجال في اتخاذ المواقف**، والافتتان والعجب بالنفس، وعدم القدرة على الإفادة من الآخرين.
- **النـــزوع الفـــردي**، والتمحور حول (الذات)، والمعاناة من عقدة الفخر بالنفس، وعدم الاستعداد للعمل المؤسسي وتوزع الأدوار وتقسيم العمل.
- **ادعاء المعرفة بكل شيء**، حتى في أعقد المسائل، وعدم الخوف من الإجابة عن أي سؤال وبـ «لا أعلم» أو «لا أدرى»، فهو «يدري» بكل شيء؛ والمجتمع المتخلف مناخ مساعد على تكوين زعامات مزيفة، التي تعرف بكل شيء، واجتمعت لها كل المعارف، وظهور ألقاب كاذبة من مثل: الرجل الملحمة، والقائد الملهم، والعالم العلامة، والعارف الرباني... وتترسب في الأذهان حتى تشكل أنصاباً جديدة للتخلف.
- **غلبة المصالح على المبادئ والقيم**، وشيوع العبودية المتبادلة، على مختلف المستويات، فالزعيم حريص على دعم الجماهير ومساندتها لاستمراره في موقعه،

وجماهيره حريصة على دعمه ومساندته بحق وبغير حق لتأمين مصالحها.

- **التعصب والغلو والتطرف**، والجنوح إلى فكرة القوة بدل قوة الفكرة، والحجة.

- **التكسب بالزهد الخادع**، والظهور بمظهر الورع والتقوى والصلاح، لدرجة تتجاوز حدود البشرية وترك «ظاهر الإثم» والسقوط في «باطنه»، والله يقول: ﴿وَذَرُواْ ظَٰهِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَبَاطِنَهُۥٓۚ﴾ (الأنعام:120).

- **شيوع الغيبة وغياب النصيحة**، وانتشار النفاق الاجتماعي.

- **الارتكاز إلى النسب والقبيلة**، واعتبار ذلك قيمة بحد ذاته ترفع وتخفض.

- **انتشار التدين المغشوش**، الذي يقود التوكل والكسل والقعود عن الكسب بحجة أن الله ضامن للرزق والأجل.

- **انتشار الفكر الانسحابي** والجنوح إلى الشعوذة والسحر وانتظار الخوارق والقفز من فوق سنن الله في الحياة والأحياء وتعطيل الأسباب.

- ولعل أخطر مظاهر وتجليات التخلف **اختلال التركيب الاجتماعي السليم** واضطراب المعايير نتيجة العبث بالقيم وما يمكن أن نجمله بـ«مجتمع ضياع الأمانة».

التنمية في حقبة العولمة

إن ثورة المعلومات وتقدم وسائل المواصلات، وإسقاط الحدود والسدود، والتسارع المذهل، وانفتاح الدنيا على بعضها، وتأثر الإنسان وتأثيره، حيثما كان، بكل ما حوله ومن حوله، رفع من سقف التحديات، وبات يتطلب مؤهلات عليا للارتقاء بالإنسان إلى مستوى عصره، وإن شئت فقل: لاستيعاب عصره، ومن ثم التكيف معه، وبعد ذلك التمكن من الإسهام والشراكة فيه.. إن رؤية عجلة التنمية العالمية المتسارعة بشكل مخيف بدأت تخلف وراءها الكثير من الشعوب والأمم، حيث لا مجال للأغبياء والكسالى في عالم الأذكياء والمنتجين، لدرجة يمكن أن نقول معها: نخشى أن تورث هذه الصورة المفزعة عند الأمم المتخلفة وفي مقدمتها عالم المسلمين، ما يسمى بذهنية الاستحالة، التي تشل الإنسان عن استخدامه طاقاته التي يملكها، إن لم نقل يطورها وينميها.

ونخشى أن نقول: إن حقبة «العولمة» وما أسسته من منظمات التجارة الحرة اليوم سوف تسهم بتكريس التخلف بالنسبة إلى بعض الشعوب وتسرع التنمية المادية بالنسبة للشعوب الأخرى، لقد وحدت الأسعار والأسواق ولم توحد الأجور ومجالات الإنتاج، لذلك نعتقد أن متطلبات إعداد الإنسان وتأهيله، ونحن على عتبة حقبة «العولمة»، لم يعد خياراً، هذا إذا كنا ما نزال على عتبة «العولمة»، فإما أن نكون بعض أشيائها وأدواتها وأسواقها وإما أن نكون ولو بقدر بسيط من شركائها؛ والفرق واضح بين الشركاء والزبائن، بين الأسواق والمصانع، بين إنسان الاستهلاك والتخلف وإنسان التنمية والإنتاج.

إن البؤس والتخلف والجوع والتضخم، الذي تورثة «العولمة» إن لم يتنبّه له سوف يوقع كوارث بدت مظاهرها في أكثر من بلد؛ إنها توحد الأسعار وتفتح

مزيداً من الأسواق، ولذلك فمن أولى آثارها السلبية تكريس الفقر وتعميمه وتركيز الغنى وتخصيصه.

الكثير من الأمم والشعوب اليوم بدأت تتحول إلى أدوات إنتاج؛ لأنها تمتلك السواعد الرخيصة والأيدي العاملة، التي يمكن أن تؤهل فنياً بأبخسّ الأجور، لتكون في خدمة الشركات الكبرى، وتبقى تفتقد القدرة على التفكير والابتكار، تتحول إلى أدوات إنتاج لـ(الآخر) وأسواق استهلاك لمنتجاته.

وفي المقابل، نرى كيف أن الأمم المتقدمة بدأت تفكر بتوفير طاقاتها والاحتفاظ بها للتفكير والإبداع والتصميم والتحول صوب التخصصات الدقيقة النادرة، منها العالم والمفكر والمهندس، ومن غير بلادها اليد العاملة الرخيصة، الأمر الذي سوف يؤدي إلى التحكم بمصائر الشعوب وثقافتها ونوعية إنتاجها وحياتها ومستوى نموها، على الرغم من الوفرة السكانية؛ التي يمكن أن تشكل لها طاقة تسهم في نهوضها؛ وليس ذلك فقط بل تعمل الدول المتقدمة والمتحكمة التي تقود «العولمة» المهيمنة على امتصاص الطاقات المتميزة على مستوى العالم، أينما كانت، وإغرائها بالهجرة إليها والتوطين فيها، فكيف سيكون مصيرنا، في عالم المسلمين، إن كنا بعد لم نصل إلى مرحلة تأهيل العامل الفني؟ بل على وفرة السكان في بعض البلاد الإسلامية قد لا نستغرب أنها ما تزال تستورد اليد العاملة، التي قد لا تتطلب مهارات فنية عليا(!)

وربما يحمل لنا المستقبل نوعاً من تقسيم العمل والإنتاج والتخصص على مستوى الدول، كما هو الحال على مستوى الأفراد في الدول المتقدمة والمؤسسات في المجتمع الواحد، حيث بدأت تظهر دول متخصصة بإنتاج متميز في مجالات متعددة، يتطلع إليه المستهلكون في كل بقاع العالم، وسوف ينشئ ذلك نوعاً من شبكة العلاقات والمبادلات الدولية الجديدة، بحيث تتكامل مجموعة الدول المنتجة أو المتقدمة في حقبة «العولمة»، فكل دولة أو أمة لها نبوغها واختصاصاتها، ولا بد للدول الأخرى من

استدراك ذلك منها ومبادلتها بما عندها، تحت وطأة الحاجة والضرورة.

وقد تصبح الإشكالية أكثر تعقيداً في الدول التي تعاني من التخلف وندرة السكان، حتى ولو حباها الله بوفرة الموارد، حيث الأمر يستدعي التفكير العميق والاستراتيجي: كيف تبني خطتها للتنمية في ضوء إمكاناتها المادية الكبيرة والندرة السكانية والرؤية العالمية لحركة التنمية؟ أين موقعها وما هو دورها؟ ذلك أن الدول اليوم لم تعد تقاس بعدد سكانها ووفرة مواردها بل بمكونات ونوعيات وقدرات إنسانها وحسن اختيارها لدورها وموقعها في حقبة «العولمة».

لذلك نقول: إن المحاولات لاستدراك كل شيء، بات عبثاً من العبث في عالم يتكامل في تخصصاته كما تتكامل المجتمعات والأمم.. فكم من المجتمعات اليوم تملك موارد هائلة من الخامات والأموال يترافق مع تخلف إنسانها وعدم تأهيله، لذلك فسوف تبقى مجتمعات رخوة متخلفة تعيش عالة على معارف وإنجازات (الآخر)؟ إنها تمتلك المال الذي يملأ جيوبها ويؤمن متطلبات بطنها وبقاء نوعها وتفتقر إلى الإنسان البصير في توظيف هذه الخبرات في مشاريع تنموية؛ وإذا كان الاستهلاك أو دخل الفرد هو المعيار الأساس للتنمية فهي من أكثر بلاد الدنيا نمواً، وإذا كان الإنسان معيار التنمية فهي من أكثر بلاد المعمورة تخلفاً(!)

إنها مجتمعات يعيش إنسانها في الوهم الكبير، والجهل الكبير، في أنه قادر على الحصول على كل شيء بما يملك من أموال، وكأن هذه الموارد خالدة مخلدة أبداً، دون أن يحسن شيئاً أو أن يستدرك حتى حاجاته الأولية بنفسه، فبدل أن يحقق له المال النمو ساهم بتخلفه وعجزه، وجعل حياته عالة على غيره، شأنه شأن المعوقين، بل نقول: إن المعوَّق بدأ ينمي قدراته ويساهم بكفاياته، أما هو فارتكس إلى ما هو أدنى من مرحلة الإعاقة.

من متطلبات النهوض والتجاوز

إن موضوع النهوض والتنمية يتطلب، على المستوى الثقافي والتعليمي، نقلات نوعية تقتضي إبداع برامج ثقافية وحلقات تدريبية ليتم التحويل، وذلك:

- **من الاعتماد على الذاكرة**، وقد انتهى دورها تماماً في التقنيات الحديثة، **إلى إثارة الذكاء** وتنميته.
- **ومن الحماس والتوثب** وسماكة الحناجر والضجيج والضوضاء واستجداء الأضواء، **إلى نظرات العقل والاختبار والإحاطة بعلم الأشياء والاختصاص** في شعب المعرفة جمعياً،
- **ومن الغزو الفكري والارتماء على ما عند (الآخر)** بشكل أعشى، **إلى امتلاك القدرة على التبادل المعرفي**، بحيث نعرف ما نأخذ وما ندع، ما يضر وما ينفع،
- **ومن جلد (الذات)** والتوهين من إمكاناتنا الحضارية واحتقارها، **إلى نقد (الذات)**، واكتشاف عوامل القوة والضعف والجرأة وعدم الخوف من نقد الأمور السلبية والتوجيه صوب الأمور الإيجابية، ملتزمين بأدب المناصحة،
- **ومن المواجهة واعتماد العضلة والساعد**، ورفع شعار السيف أصدق أنباء من الكتب، وبذلك خسرنا السيف والكتاب معاً، **إلى الحوار والتعايش**، واعتماد العقل والمعرفة والرأي والتعقل والحوار:

الرأي قبل شجاعة الشجعان هو أول وهي المكان الثاني

- **ومن المذهبية والتعصب والانغلاق**، الذي يؤدي إلى التوهم في امتلاك

الحقيقة كاملة وأن (الآخر) على الضلال المبين، وتنزيل آية ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ﴾ (يونس:32)، على غير محلها، وما يورث ذلك من المغالاة وبخس (الآخر)، **إلى المنهجية**، التي تمكن من النظر والفحص والاختبار والانتقاء وتتبع الحقيقة ضمن معايير وضوابط سليمة.

- **ومن تلبس (الذات) بالقيمة** بحيث تصبح (الذات) هي القيمة والقيمة هي (الذات) فنَضِل ونُضِل، إلى **تجريد القيمة من (الذات)**، بحيث يقاس الأشخاص بالأعمال ولا تقاس الأعمال بالأشخاص، ذلك أن الشخصانية هي علة العلل في مجتمعات التخلف.
- **من عقدة تضخيم (الذات)** والتمترس بالألقاب والأنساب والأجناس والأعمال العظيمة الموهومة، واعتبارها مؤهلاً ومجالاً للتمايز والعنصرية، **إلى التسابق بفعل الخير** واعتماد التقوى والكسب الطيّب والرأي السديد والعمل النافع ميزاناً للكرامة والتفاضل؛ ففي عالم التخلف، حيث القيمة للألقاب والأنساب والأحساب، فعندما يصبح الإنسان مسؤولاً أو منسوباً يغدو فهيماً عليماً بكل شيء، أما في عالم التخصص وتكافؤ الفرص والمساواة فتنعكس المعادلة، فعندما يصبح الإنسان فهيماً متخصصاً مؤهلاً يغدو مسؤولاً عما هو متخصص فيه، وقادراً على الاضطلاع بأمانة العمل.
- **من ذهنية الاستحالة** والعجز واليأس والسقوط وفقدان الأمل، **إلى الاستعانة بالله وعدم العجز واستشعار التحدي** والاستفزاز، الذي يجمع الطاقة، ويحرك الإمكان، ويثير الفاعلية، ويحرض الهمة، ويشحذ العزيمة، ويشكل الدافعية،

- **من المساعدات الاستهلاكية**، التي تكرس التخلف والتبعية واستمرار الحاجة، **إلى المساعدات الإنتاجية**، التي تؤسس للنهوض والتنمية (من السمكة إلى الشبكة)، وتوصل إلى التنمية المستدامة،
- **من اعتبار زيادة دخل الفرد أو استهلاكه معياراً للتنمية**، والاقتصار في مفهوم التنمية وأبعادها على اعتبار تأمين الطعام والشراب هي غايات التنمية وأهدافها النهائية، الأمر الذي يشكل ارتكاساً للقيم الإنسانية والسقوط إلى مستوى المخلوقات، التي تحكمها الغريزة ويغيب عنها العقل، وهو ما عابه الفيلسوف الشاعر أبو العلاء المعري على مجتمعه بقوله:

تقطعون البلاد طولاً وعرضاً إنما سعيكم لبطن وفَرْج

إلى اعتبار كمية ونوعية الإنتاج المعرفي والمعلوماتي وازدياد عدد مراكز البحوث والدراسات، في شعب المعارف والعلوم الاجتماعية والإنسانية والتجريبية، وامتلاك القدرة على توظيفها واستثمارها لخير البشرية، فإذا اعتبرنا أن المعرفة والمعلومة أصبحت قوة، أصبحت قيمة، أدركنا أن من أبجديات التنمية هي بناء مجتمع المعرفة، وإنتاج المعرفة، واقتصاد المعرفة، وتصدير المعرفة، وتوطين العلوم، واعتماد البحث العلمي كمحرك أساس لعملية التنمية، والارتقاء إلى الشراكة العالمية، وأن معاودة إنتاج المعارف القديمة الموجودة يهدر الطاقة ويكبل التنمية ولا يحركها.

- **من العمل الفردي إلى العمل المؤسسي**، بحيث يكون الفرد في خدمة المؤسسة، وليست المؤسسة في خدمة الفرد، فالمؤسسات في البلاد المتخلفة لا تخرج عن أن تكون خرائب وهياكل تقليدية وذات عناوين كبيرة ومضامين هزيلة، عقيمة

أو معدومة، بعيداً عن التخطيط والتقويم والمراجعة أو اختبار العطاء؛ لأن ذلك قد يمس (الذات) المقدسة التي تديرها أو تشرف عليها؛ والعمل المؤسسي لا يأتي بالادعاء والتمظهر، فلا يتحقق إلا بالإيمان بتقسيم العمل، فعلياً، وتوفير التخصصات الملائمة، التي تشكل الحواس المطلوبة لعقل العمل وحسن إنجازه والارتقاء بعطاء المؤسسة،

- **من تقديس التراث** والاقتصار على الافتخار بإنجاز السلف وتراث الأجداد، لمعالجة مركب النقص وتغطية حالة العجز، والاقتصار على استرداد الماضي، طباعة ونقلاً من مكان إلى مكان، ومن تجليد إلى تجليد، ومن لون إلى لون، والعجز عن الإنتاج، أو إسقاطه والقفز من فوقه باسم الاغتراف من الكتاب والسنة مباشرة، سواء توفرت الأهلية والأدوات أو لم تتوفر،

إلى استيعاب التراث والإحاطة بمعرفة السلف وفقههم للكتاب والسنة، والعودة إلى الكتاب والسنة من خلال استيعاب التراث وليس القفز من فوقه، وامتلاك القدرة على توظيف هذه المعلومات والمعارف لفهم الحاضر واستشراف المستقبل، والقدرة على تعدية الرؤية التراثية، وتوليد الحلول لمشكلات الواقع، والتهيؤ للمستقبل؛ ذلك أن معظم الجهود التراثية، وما يحيط بها، وينطلق منها من الدراسات الأكاديمية، ما تزال تُعنى بتحقيق النص، وصحة النص، وتوثيق النص، والقليل القليل منها الذي يُعنى بكيفية إعمال النص في واقع الحياة؛ فتحقيق النص على أهمية ذلك وضرورته إلا أنه يشكل نصف الطريق نحو النهوض، ويبقى في إطار الوسائل، التي يُتطلب تشغيلها، واستكمال النصف الآخر (إعمال النص) لتحقيق الأهداف،

- **من التقليد والجمود** وتقديس التراث وتعظيمه والوقوف عند حدوده (فهوم البشر، الذي يعني توقف الوحي والعقل) دون الوصول إلى الينابيع الأصلية في الكتاب والسنة،

إلى الاجتهاد والتجديد وتحقيق خلود الشريعة ومرونتها وقدرتها على الاستجابة لقيادة المجتمع وحل مشكلاته، والاستجابة لقضاياه، وإطلاق العقل ضمن إطار مرجعية الوحي ليؤدي دوره ووظيفته في الاجتهاد والتجديد وتعدية الرؤية وتحصيل العلوم والمعارف في شتى الاختصاصات، والعمل على تحريك رواكد الأمة والتقدم باتجاه مشكلات المجتمع، وإبداع الحلول، ووضع الأوعية الشرعية لحركة الأمة، في ضوء الإمكانات المتاحة والظروف المحيطة؛

إن التدين المغشوش والفهم المعوج لوظيفة معرفة الوحي، والادعاء بأنها تمتلك الإجابة البرامجية لكل شيء، بديلاً للعقل، سوف يؤدي إلى خسارة عطاء معرفة الوحي وعدم إدراك ميدانها، كما يؤدي إلى عطالة معرفة العقل ووظيفتها وميدانها، والانتهاء إلى الفشل والإحباط، ومن ثم الشك بقيم الوحي وقدرتها على تقدم الأمة وتنميتها، والسماح لـ (الآخر) بالامتداد في استعمال وفعل ما يريد بواقعٍ مشلول في استعمال العقل، مطموس في استضاءة الوحي، وبذلك نسيئ من حيث نظن أننا نحسن صنعاً،

- **ومن فقه الحيل الشرعية والمخارج إلى فقه المقاصد،**

فقد يكون من أخطر إفرازات ذهنية التخلف انكماش وظيفة الدين ودوره، ومحاولات فصله وعزله عن بناء الإنسان والحياة والعمران، ذلك أن التخلف كما يصيب سائر جوانب الحياة ينعكس على فهم الدين ودوره، والعجز عن

التمييز بين قيم الدين وصور التدين –كما أسلفنا– فبدل أن يشكل الدين دليل الحركة والحياة، يحدد أهدافها ويبين غاياتها، وينظم علاقاتها، ويرتقي بخصائص الإنسان، ويسمو به، ويدفعه لإبداع وسائله وأدواته وأشيائه، التي تمكنه من تحقيق رسالته في الحياة، ويسير أمام المجتمع، يشكل ريادة وفلسفة ورؤية، وبياناً للناس مسالك حياتهم ودليل سيرهم، تحوَّل إلى السير خلف المجتمع، والحكم على ما يسمح له بالحكم عليه من تصرفاته بعد أن تكون وقعت الواقعة وحصل الفعل، عندها يأتي دور الدين للحكم على الفعل؛ وليس ذلك فقط بل يستدعى الدين لإعطاء الشرعية والمسوّغ والمبرر للفعل البشري، وخاصة في المجال السياسي، لتكييف أو شرعنة الفعل وإيجاد المخارج الشرعية، التي تجسر له القبول عند الأمة المسكينة، التي ما تزال تؤمن بقيم الدين دون أن تدري ما يفعل بها من تزييف الوعي.

وما أكثر فقهاء السلطان السياسي، وما أكثر فقهاء الظلم الاجتماعي والاقتصادي، الذين يفبركون الفتاوى للمؤسسات السياسية والحيل الشرعية للأنشطة الاقتصادية (!)

لذلك فقد نقول: إن المؤسسات السياسية والاقتصادية، التي تدعو إلى فصل الدين عن الحياة إنما تريد بذلك عزل الدين عن توجيه فعلها واستدعائه في الوقت المناسب لتسويغ عملها وإضفاء صفة الشرعية عليه؛ لقد أصبحت هي التي تسيس الدين، وتحوله إلى هياكل عاجزة عن تديين تلك المؤسسات، وبذلك يكرس التخلف، وتعطل وتنطفئ الفاعلية، أهم محركات التنمية والتصويب، التي يأتي في مقدمتها قيم العقيدة، التي تشكل الدافع والمحرض للإنسان، وبذلك تتحول القيم الدينية لتشكل المانع والمعوق لعقله وسعيه، فيصبح الدين عامل

تخلف وعجز، وبذلك يفتقد رسالته ووظيفته وفهمه السليم.

لذلك يمكن القول: إننا إذا لم نتحول من فقه الحيل الشرعية، للوقائع التي لم يكن للدين دخل بنشوئها، من فقه إيجاد المخارج الشرعية للإصابات الواقعة إلى فقه المقاصد، من السير خلف المجتمع لتسويغ فعله إلى السير أمام المجتمع لبيان صواب السعي، ووضع الأوعية الشرعية لحركته وخارطة السعي في ضوء قيم الوحي، فلا سبيل إلى النهوض.

- **ومن الإسقاط للأحكام الشرعية على الواقع** دون دراية وفقه لمكونات الواقع واستطاعاته، **إلى التنزيل المتدرج حسب الاستطاعة وفقه الواقع،** قد يكون أيضاً من أخطر إفرازات ذهنية التخلف وانعكاساتها على فهم الدين وفقهه ممارسة العبث في التعامل مع الأحكام الشرعية، وغياب مقاصدها الحقيقية، ومناط تكليفها، ومن ثم إسقاطها على رؤوس الناس، دون فقه لواقعهم واستطاعاتهم، التي يتحدد في ضوئها تكليفهم، والمعروف شرعاً وعقلاً أنه إذا فقدت الاستطاعة والوسع لم يرد التكليف أصلاً.

إن بيئة التخلف توهم كثيراً من المتعاطين مع القضية الإسلامية، الذين يندفعون وراء حماسهم، ويحكمون من مخيلاتهم وليس من واقع الحال، أن المجتمع اليوم يتمتع بصفات وخصائص واستطاعات مجتمع الصحابة، دون القدرة على الفقه والنظر لواقع التردي والتخلف والسقوط والعجز والعطالة، التي تعاني منها مجتمعات المسلمين اليوم، لذلك فما أسهل أن تسقط الأحكام الشرعية عليهم ولو لم تتوفر الاستطاعات المطلوبة لتنزيلها، فيؤدي هذا الإسقاط الأعمى إلى مزيد من التأزم والإشكال بدل أن يساهم بالحل، وتصبح الأحكام الشرعية عبئاً

على الإنسان بدل أن تشكل حلاً وفرجاً ومخرجاً له.

فالمعروف أن الأحكام الشرعية كالأدوية، ولكل داءٍ دواءه، فإذا أعطينا الدواء لغير دائه فقد نقتل المريض، أو نكون سبباً في استمرار مرضه وتكريس عجزه، على الرغم من أن ما يُعطى يُوصف بالدواء. لكن ليس كل دواء علاجاً لكل داء، فلابد من فقه الداء قبل وصف الدواء، فحفظ قائمة الأدوية واحتيازها لا يعني فهم مهنة الطب، ومن نخاطبهم اليوم يعانون من أمراض اجتماعية وسياسية وتربوية واقتصادية وليسوا أبا بكر وعمر وعثمان، ﷺ، وإن حاولوا مقاربتهم والتأسي بهم، لنسقط عليهم الأحكام والعزائم التي تتطلب استطاعات عليا، وإنما لا بد أن نمتلك فقه الواقع إلى جانب فقه النص، بل لعل فقه الواقع (محل النص)، هو السبيل لإعمال النص الشرعي والوصول إلى المقاصد والنتائج المرجوة.

فقد تكون مشكلة بناء التدين في حياة الإنسان اليوم بحَمَلة الفقه، الذين يحفظون الأحكام وينقلونها من كتاب إلى (آخر) ليسقطوها على رؤوس الناس، دون إدراك مدى استطاعاتهم، ودون تأهيلهم لهذه الأحكام، ودون إدراك ما يناسبهم من الأحكام في هذه المرحلة ليتدرجوا فيرتقوا إلى الكمال والاكتمال، الذي يشكل الغاية النهائية.

ولا مخرج من التخلف إلا باسترداد دور القيمة الدينية في تحقيق دافعية الإنسان وتزكية سعيه، إلا بالانتقال من حَمَلة الفقه إلى الفقهاء، ومن الخطباء إلى الخبراء، ومن الحماس للدين إلى الاختصاص في شعب المعرفة جميعاً، الذي يدعو إليه الدين.

إن محاولة إسقاط الأحكام على واقعٍ ما دون معرفة إمكاناته واستطاعاته ومشكلاته وأولوياته أو -كما أسلفنا- دون فقهٍ لهذا الواقع بكل مكوناته، والاقتصار على فقه الحكم الشرعي أو فقه النص - هذا إن لم نقل: إن فقه النص يقتضي فقه محله، يقتضي فقه الواقع - نخشى أن نقول: إن الذين يمارسون إسقاط الحكم على الواقع دون فقه يحفظون النص ولا يفقهونه، وينتهي الأمر بهم إلى العزلة عن المجتمع شيئاً فشيئاً، وتراجع الثقة بهم، لعدم قدرتهم على تقديم العلاج الشافي لمشكلاته، الأمر الذي يؤدي إلى الإحباط النفسي عند بعض أفراد المجتمع، الذين يعجزون عن التفريق بين الصورة والحقيقة، بين نصوص الدين ومقاصده وصور التدين المغشوش، وقد يدفعهم هذا الإحباط إلى طلب الحل لمشكلاتهم من (الآخر)، كما يؤدي بحفظة الأحكام والنصوص بلا فقه لها إلى العزلة عن ضمير المجتمع وواقعه.

والإشكالية الكبيرة، التي تأتي كثمرة لفقهٍ محزن وفكر بائس ونظر قاصر، الظن أن المشكلة في المجتمع، وليس في تعاطيهم ومقارباتهم الشرعية، فيقررون الانسحاب من المجتمع لينغلقوا على أنفسهم، ويتمحورون حول ذواتهم، ويزعمون أنهم إنما يشكلون نواة مجتمع يثير الاقتداء، فهم لا يُعجبون إلا بفكرهم وإنجازهم، ويتوهمون أنهم على الحق المطلق بما يحفظون من أحكام، وغيرهم على الباطل المطلق لعدم التزامه واستجابته لما يحفظون ويرون للأحكام، وتأتي النتائج مخيبة للآمال؛ لإنهم يحملون من الإصابات ما تحمله المجتمعات وزيادة، ففاقد الشيء لا يعطيه.

وبذلك تتشكل طوائف تُعجب بذاتها وأدائها، وتستنكف عن المشاركة، وتحكم على المجتمعات بأحكام جائرة، وتقيم السدود بينها وبين محل الدعوة

ومجالاتها، وتدع الكثير من دوائر الخير، التي لو توسعت فيها لكثر الخير، وتتنكر بفعلها لما تدّعيه من أن الإنسان مفطور على الإسلام، وأن الإشكالية فيهم بعطب الوسائل الموصلة للإسلام إلى الناس، وعندها يتحول الإسلام من قيم ترتقي بخصائص الإنسان، وتنمي قدراته، وتطهر سلوكه، وتحرضه على العمل، أساس التنمية، وتعتبر ذلك عبادة، إلى معوقٍ وسبب في التخلف والعجز، خاصة عند الذين يرون الصورة ويعجزون عن إدراك الحقيقة، وبدل أن يكون الدين وسيلة نهضة وتقدم يتحول إلى أداة تخلف وتراجع وجمود، وتكثر الصيحات التي تتهمه وتجعله سبب التخلف وتطالب بفصله عن حياة الناس وسياسة أمورهم.. وهذه إحدى الكوارث وظواهر التخلف، بل تكريس التخلف أو تنمية التخلف.

ملامح على طريق النهوض

ويمكن لنا أن نجمل بعض الأبعاد الغائبة والمطلوب استحضارها والبدء في تمثلها لرؤية النهوض، مع اعترافنا أن المعادلة صعبة والتركة ثقيلة، وأن الأمنيات والأحلام شيء والقدرة على التعرف على الإمكانات والتخطيط لتنميتها وترقيتها وتوظيفها شيء آخر، فالقضية التنموية ليست تعاملاً أصماً مع المادة وآلات الإنتاج، بحيث يتحول الإنسان إلى آلة، وإنما هي فكر وفعل، نية وعمل، معاناة وصبر، خطأ وصواب، ومحاولة تحتمل الفشل والنجاح والاستفادة من التجربة.

ويبقى تشكيل الإنسان وثقافة الارتقاء بقدراته ومهاراته وخصائصه وبناء فاعليته هو الأساس في العملية التنموية، في الحركة التنموية؛ فالإنسان كان ولا يزال هو معيار التنمية وهو وسيلتها، وهو هدفها، فكيف نعدّ الإنسان (العَدْل) القادر على العطاء في كل الظروف والأحوال ونغادر الإنسان (الكَلّ)، الذي أينما ترسله لا يأتي بخير؟

لذلك، فما نقدمه يعتبر ملامح وصوى على الطريق الطويل، يفتقر إلى متخصصين في شعب المعرفة المتعددة لتحويله إلى خطط وبرامج؛ لأن هذه الملامح لا تخرج عن كونها تساهم فيما نعتقد ببناء المناخ الذهني والقناعات، التي تشكل الحواضن الغائبة والبيئة المناسبة لرحلة التنمية العتيدة.

- من التلقين إلى التفكير:

- فعلى المستوى التربوي والثقافي، نعتقد أنه طالما يقوم التعليم على التلقين والتوجُّه صوب الذاكرة وحشوها وتحويلها إلى وعاء تكتفي باستقبال ما يصب فيها، تكتفي بالنقل من جيل إلى جيل، ومن كتاب إلى آخر، ومن صفحة إلى أخرى، بدون قدرة على الفرز والاختيار والاختبار والتفكير، فهذا بعمومه حملٌ للعلم وتسجيلٌ له وليس علماً وتعليماً، حملٌ للفقه وليس فقهاً يحدث إبداعاً وتغييراً وارتقاءً، إنه تكديس يتم

بشكل آلي وليس إبداعاً وكشفاً وتفكيراً وملاحظة، وكم ستكون الكارثة العلمية والثقافية الكبيرة إذا علمنا أن الثورة التقنية استعاضت عن الذاكرة واستغنت عنها وقدمت ما هو أكثر حفظاً وحافظة منها.

هذا النسق من التلقين والتكديس وعدم التفكير والتدريب والملاحظة يقود بطبيعته إلى اتخاذ مواقف على غير علم، والقيام بممارسات ارتجالية، تحمل الكثير من سوء التقدير للمواقف والإمكانات والتداعيات المطلوبة والآثار السلبية، التي يمكن أن تترتب على النقل.

كما أن هذا النسق من التعلم والتعليم والتربية تنعدم فيه الشراكة الفكرية والإفادة من (الآخر) والانفعال بالمعلومة والمعرفة وإدراك قيمتها ومعرفة أبعاد استخدامها وتوظيفها، كما أنه يقود إلى التمحور حول الأشخاص الأكثر حفظاً واستحضاراً وليس حضوراً، تُصنع لهم هالات وألقاب ومناصب وأبّهات تعشي العيون وتساهم باستمرار رحلة الضلال الثقافي والعقم التعليمي.

كما أن هذا النسق من التعليم يسير بعكس اتجاه التنمية و«التزكية» معاً، ويقود إلى بروز الرجل الملحمة، الذي يمارس الوصاية العلمية والفكرية والعقلية، التي تتطلب تقزيم الآخرين وتكثير الأتباع وإسقاط فكرة الأنداد أصلاً، الرجل الملحمة الذي يعلم كل شيء، ويحتوي على كل المعارف، ويجيب عن كل الأسئلة، في شتى العلوم والفنون، فهو العالم العارف بكل شيء، إنه بالمجمل عدو التنمية الفكرية والثقافية؛ لأنها تؤثر على مكانته وتؤدي إلى منازعته مواقعه.

وعلى ذلك، فليس صاحب الفضيلة، العالم العلامة، الحبر الفهامة الأوحد، العارف بالله، الذي انتهى إليه علم الأولين والآخرين، العالم الأوحد، في المجال الفقهي الديني، بأقل خطورة على العلم والتعليم والمعرفة من الزعيم السياسي الملهم الأوحد،

العبقري، القائد الفذ، المناضل، في كل شيء، ونعتقد أن ذلك كله من إفرازات التخلف، ومن عطاء التعليم المغشوش، وثمرة لمناخات وهم العافية وصناعة هياكل كرتونية لا تسمن ولا تغني من جوع، والظن بأننا نحسن صنعاً.

وأبسط قواعد المنطق، التي تعتبر ألف باء العلم والأدب العلمي أو أدب المعرفة، تفيد –كما أسلفنا– أن «الحكم على الشيء فرغ عن تصوره»، وأن منهج الله يؤدبنا ويرقينا ويزكينا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ (الإسراء:36)، بعيداً عن الارتجال في النظر والحكم والفقه؛ لأن الادعاء بمعرفة كل شيء نوع من العبث والكذب، حيث لا يتسع لهذا الادعاء العقل ولا العمر ولا تحتمله مساحة العلم اليوم، فالذي يدعي العلم بكل شيء يمكن أن نقول: إنه لا يحيط بعلم شيء.

لذلك، إذا أردنا أن نأخذ الكتاب بقوة ومسؤولية ونعي ما فيه، استجابة لقوله تعالى: ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (البقرة:63)، فلابد لنا من التحول من التلقين في التعليم، الذي لا يكون إلا عند بعض المبتدعة في الدين للموتى، إلى التدريب على ممارسة التفكير والنظر والملاحظة.

– التخصص العلمي والمعرفي:

من هنا تبرز أهمية تقسيم العمل، وأهمية التخصص في شعب العلم والمعرفة، ودور ذلك في الإتقان والتكامل والتفاعل وتفجير الطاقات المبدعة وتوظيف الإمكانات كلها، لتشكل بمجموعها شبكة العلاقات الاجتماعية المنتجة، وتصب جميعها في نهر الحياة المتدفق تنمية، تصوّب مجراه، وتزكي عطاءه، ليكون إنتاجه وعطاؤه في سبيل سعادة الإنسان وتحقيق كفايته، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ

﴿يَحْذَرُونَ﴾ (التوبة:122)؛ واستدراك هذه التخصصات في شعب المعرفة جميعاً يعتبر ديناً من الدين، وفرضاً من فروض الكفايات، ومرتكزاً أساساً من مرتكزات التنمية.

وتحقيق الكفاية في المجالات جميعاً هي التنمية، والأمة تبقى محملة بالأوزار والآثام إذا لم تقم بهذه الفروض وتؤديها على الوجه الأكمل، وليس مجرد مباشرتها يخرج من عهدة التكليف.

وهذه الفروض – كما أسلفنا – إضافة إلى ما تحمله من البعد الاجتماعي والاقتصادي والإنساني، تتضمن الدافع والمحرض والمحرك، وتربي الضمير والوازع الديني واستشعار الثواب على القيام بها والعقاب على تركها، خاصة إذا علمنا أن الذي يختارها تصبح بالنسبة له فرض عين لا يجوز التخلي عنها، ومن هنا ندرك دور العقيدة الإيجابي في إحداث التنمية.

وكم ستكون الجريمة كبرى في حق الأمة والعلم والتعليم والتربية والثقافة والدين والتنمية وبناء الحضارة عندما تقودنا ذهنية التخلف والتدين المغشوش إلى انكماش مفهوم فروض الكفاية، وقصرها على المقابر والمدافن، وعندما نرى شواهد على تكريس التخلف من أن الكثير ممن تخصصوا بشعب العلوم والمعارف من مثل الطب والهندسة والزراعة والصناعة والبيولوجيا والبيئة وعلوم الأرض لا يستشعرون أهميتها ولا يدركون أبعادها العقدية ودورها في النهوض والتنمية، فيغادرونها باسم الدعوة والحماس الديني إلى منابر الوعظ والإرشاد، ويدعون بهذا الجروح مفتوحة في جسد الأمة، وليس ذلك فقط وإنما الجراءة على التنظير لنهضة الأمة ومحاولة حل إشكالية التخلف، دون أن يدركوا أنهم أدلة التخلف وإشكالياته ومعوقاته.

إن المشكلة، كل المشكلة، عندما يتحول من يدعي الانتساب إلى أهل الحل والعقد إلى سبب في إشكالية التخلف؛ وما يترتب على ذلك من توريثهم الاجتماعي

والعلمي لهذه العقلية والثقافة أيضاً هو الذي يكرس التخلف ويؤكد التبعة والحاجة لامتداد (الآخر) واستدعائه.

- التزكية بدل التنمية:

إن المفهوم الشائع والمترسب في الأذهان أن مصطلح التنمية المستخدم عالمياً غالباً ما ينصرف إلى اعتماد المعيار المادي في الإنتاج أو في الاستهلاك على حدٍ سواء، دون إدراك الأبعاد الحقيقية للعملية التنموية وشموليتها والتفاتها إلى أهمية تنمية الإنسان ودوره في عملية التنمية؛ لذلك فقد يكون مفيداً هنا أن نشير إلى أن الإسلام استخدم مصطلح «التزكية» الجامع بمعنى تنمية خصائص الإنسان ووسائله المادية، لما في هذا المصطلح من بعد أخلاقي وإنساني ونفسي وديني، إن صح التعبير، ذلك أن التنمية ليست عملية مادية تتم ضمن الارتقاء بوسائل الإنسان وأشيائه، بعيداً عن تطوير قدراته والارتقاء بخصائصه وصفاته وإنسانيته وأخلاقه؛ لأنه محل التنمية وهدفها ووسيلتها في الوقت نفسه؛ فـ«التزكية» تعني - فيما تعني- الطهارة والنمو؛ والطهارة قبل النمو؛ لأنها المؤشر الصحيح لحركة التنمية وتحديد أهدافها، وتخليصها من آثامها، وتحويل رحلة المعرفة لتكون في خير الإنسانية.

وقد يكون مصطلح «التزكية» هو الأكثر دقة ودلالة على مفهوم التنمية، في الرؤية الإسلامية.

فـ«التزكية» تعني الطهر والطهارة في النفس والفعل، كما تعني النماء والزيادة المنضبطة بضوابط الحِل والحرمة والنفع والضرر، في الكسب والإنفاق، في الإنتاج والاستهلاك.

فـ«التزكية»: هي الطهورية المتأتية من معرفة الوحي لحركة الإنسان، والمطلوبة لسعيه، التي تشكل الدافع للارتقاء بخصائص الإنسان ومعارفه، والرفع من قدراته وبناء مهاراته، والمصاحبة لكسبه، وإنفاقه، أو لإنتاجه واستهلاكه.

وخلاصة القول: إن خيانة الأمانة، التي تعني غياب الإيمان الصحيح فـ«**لا إِيمَانَ لِمَنْ لا أَمَانَةَ لَهُ وَلا دِينَ لِمَنْ لا عَهْدَ لَهُ**»[1]، والتزكية المطلوبة كشرط للفعل التنموي، التي تمارس يومياً في معظم المواقع، وذلك بإيكال الأمر لغير أهله واتخاذ الرؤوس الجهال، لتكون محل رأي وخبرة، هي عقدة التخلف ومعادلته الصعبة في حياة المسلمين على الأصعدة كلها.

والرسول ﷺ يعتبر أن ضياع الأمانة من علامات الساعة، وذلك عندما سئل عن إماراتها: فقال: «**فَإِذَا ضُيِّعَتِ الأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ**»، قَالَ السائل: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا؟ قَالَ: «**إِذَا وُسِّدَ الأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ**»[2]؛ ذلك أن ضياع الأمانة يؤدي إلى اختلال نظام الحياة وسيرورتها، ويؤذن بالانتهاء حتى الانقراض.

إن عملية التنمية والنمو، التي تؤطرها معرفة الوحي بالتطهير، وتحركها معرفة العقل صوب أهدافها المشروعة بالنمو والتنمية، هي الركيزة الأساس، خاصة إذا عرفنا أن الإسلام اعتبر العمل هو أساس التنمية وركيزتها، وأن من عبادة المسلم وعبوديته استفراغ طاقته وجهده في العمل والإنتاج، أدركنا دور معرفة الوحي في تحريك عجلة التنمية، فالرسول ﷺ يقول: «**إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَبِيَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ فَإِنِ اسْتَطَاعَ أَنْ لا يَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَفْعَلْ**»[3]، فهل فضل

(1) أخرجه أحمد.
(2) أخرجه البخاري.
(3) أخرجه أحمد.

العمل وثواب الغرس بين يدي الساعة يعادل حاجة الإنسان إلى التوبة والاستغفار، ويقدم عليها، ويشكل الأولوية للفعل، حيث انتهت الحياة وقد أصبحت الآخرة يقيناً من اليقين؟

ويبقى سؤال النهضة قائماً وملحاً ومستمراً، والإجابات عنه متعددة ومتنوعة، لكنها إلى الآن غير مقنعة؛ لأنها فشلت على المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي، وحتى الاقتصادي والتنموي؛ وإن ادعى لها أصحابها النجاح فلا تخرج عن إنجازات إعلامية تساهم بتضخيم الحالة الغثائية، التي يأتي بها السيل، فلا تكتفي بالانتهاء والمضي بسرعة، وإنما تجرف معها ما هو موجود، مما يمكن أن ينفع بعضه للبناء عليه.